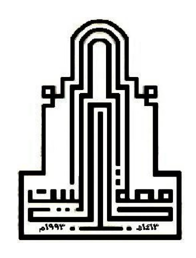


جامعة آل البيت

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم اقتصاديات المال والأعمال

اثر الصادرات الزراعية على الميزان التجاري الأردني

The impact of agricultural exports on the Jordanian balance of trade

إعداد

محمد عطا الله عليمات

إشراف

الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة

العام الدراسي

2018/2017م

تفويض

أنا الموقع أدناه **(محمد عطا الله عليمات)** أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات الجامعية أو الهيئات أو الأشخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع :-

التاريخ:-   /   /

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: محمد عطا الله عليمات **الرقم الجامعي :1520507003**

التخصص: اقتصاديات مال وأعمال **الكلية: الاقتصاد والعلوم الادارية**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

اثر الصادرات الزراعية على الميزان التجاري الأردني

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: .... التاريخ / / 2017

قرار لجنة المناقشة

اثر الصادرات الزراعية على الميزان التجاري الأردني

إعداد

محمد عطا الله عليمات

إشراف

الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة

أعضاء لجنة المناقشة:

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور إبراهيم البطاينة........ .... (مشرفاً ورئيساً)	
الأستاذ الدكتور حسين علي الزيود....................(عضواً)	
الدكتور تركي مجحم الفواز.......................(عضواً)	
الدكتور إبراهيم محمد خريس................(عضواً خارجياً)	

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاد المال والأعمال في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة آل البيت نوقشت وأوصى بإجازتها بتاريخ ١١/ ١٠ /2017م

الإهداء

أهدي ثمرة الجهد

إلى من أحمل أسمه بكل فخر

إلى من أعطى فلا يكل العطاء

والدي الحبيب

إلى من علمتني أن العلم هو سلاح الحياة

إلى من قاسمتني السهر والعناء

أمي الحبيبة

إلى من لا أطيق الحياة بدونهم

إلى رياحين حياتي

إخواني وأخواتي

إلى رفيقة الدرب

إلى من تشاركني في السراء والضراء

زوجتي الغالية

إلى من هم نور حياتي

إلى من ملئوا حياتي فرحاً

أبناء عدي ووسن

إلى من كانوا لي القدوة الحسنه

إلى من كانوا لي النبراس المضيء

أساتذتي

أهدي هذه الرسالة المتواضعة راجي الله عز وجل أن تكون خير دليل ومعين.

الباحث

محمد عليمات

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد. فقد قال صلى الله عليه وسلم (من لا يشكر الناس لا يشكر الله) ومن هذا المنطلق فإني أحمد الله تعالى وأشكره أن منّ علي بإتمام هذه الدراسة فله الشكر والثناء أولاً وآخراً.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأستاذي القدير الدكتور إبراهيم البطاينة الذي تكرَّم بالإشراف على هذه الدراسة وقدَّم لي الكثير من العون والمشورة والتوجيه فكان بحق نعم المعلم والمستشار فجزاه الله عني خير الجزاء وبارك له في أهله وعمله

كما أقدم شكري وتقديري لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على توجيهاتهم وتفضُّلهم في قبول مناقشة هذه الرسالة وإبداء ملاحظاتهم القيمة على ما جاء فيها راجياً أن أكون أهلاً للإفادة من توجيهاتهم.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لجميع أعضاء هيئة التدريس في قسم الاقتصاد.

وفي الختام أتوجه بالشكر والتقدير لجميع من ساهم في إنجاز هذا العمل البسيط.

والله ولي التوفيق

الباحث

محمد عليمات

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

اثر الصادرات الزراعية على الميزان التجاري الأردني

إعداد

محمد عطا الله عليمات

إشراف

الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان اثر الصادرات الزراعية على الميزان التجاري الأردني، وقد استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضية الدراسة وتم استخدام برنامج Eviews لتحليل بيانات السلاسل الزمنية للفترة (2007-2016).

وتوصلت الدراسة إلى وجود اثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للصادرات الزراعية على الميزان التجاري الأردني وذلك لانهكلما زادت الصادرات الزراعية يقل العجز في الميزان التجاري وقد أوصت الدراسة على إزالة العوائق التي تقلل من الإنتاج والتصدير والتشجيع على الاستثمار وجذب رؤوس الأموال من خلال إقامة مناطق حرة للإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية.

The impact of agricultural exports on the

Jordan balance of Trade

Preparation

Mohammed Atall,ah Olimat

Prof Dr. Ibrahim Mohammed ALBataynch

Abstract

The undertake study aimed to illustrate the influence at the exports Development of Jordan's trade balance.

That undertake study was depending on approach through the building of a model of the simple Linear union and using the program of (eviews) for analyzing the data of time series at this period of time (2007-2016)

The study conveyed that there was appositive impact which has a statistical significance at export's Development of Jordan's trade balance because the higher of agricultural exports the less in the trade balance deficit the study recommended removing the marks that reduce the preaching capital through the establishment of free zones for agric agricultural production and food industry .

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

لقد خضعت المملكة الأردنية الهاشمية لعملية انفتاح اقتصادي كبير في غضون فترة قصيرة من الزمن حيث تم تحرير التجارة منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي لتعزيز موقف الأردن التجاري على المستوى الإقليمي والعالمي وقام بتوقيع مختلف اتفاقيات التجارة الحرة مثل اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وانضمامه إلى منظمة التجارة العالمية WTO، وخفض الحواجز التجارية بشكل ملحوظ ويتوقع من تخفيض الحواجز التجارية (الجمركية وغير الجمركية) زيادة تجارته وتحسين تدفقات الإنتاج والاستهلاك وتحسين الكفاءة.

وحيث يعاين العديد من الدول النامية والأردن منها من عجز تجاري لعقود طويلة، عانى الأردن مع هذه الدول عجز تجاري قبل وبعد تنفيذ برامج الهيكلة لتحرير التجارة، ونتيجة لهذا الخلل المزمن في الميزان التجاري لا بد من التركيز على الصادرات وتنميتها خاصة الصادرات الزراعية التي تشكل جزءا مهما من إجمالي الصادرات، وتهدف هذه الدراسة إلى قياس اثر الصادرات الزراعية على الميزان التجاري الأردني، إن تنمية الصادرات الزراعية تساهم تقليل العجز في الميزان التجاري، ان بذل جهد لزيادة الصادرات وتقليل المستوردات يقلل من العجز في المزيان التجاري ،وتقتصر هذه الدراسة على الصادرات الزراعية والميزان التجاري الأردني خلال الفترة 2007-2016.

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة بالتساؤل الآتي :

- **هل يوجد اثر للصادرات الزراعية على الميزان التجاري الأردني.**

أهمية الدراسة :

يحتل قطاع الصادرات في الأردن أهمية بالغة كونه عاملا مؤثرا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر وغير مباشر، وان تطور هذا القطاع يساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، من خلال توفير العملات الصعبة اللازمة لزيادة الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الصناعي وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الوطنية ورفع الكفاءة الإنتاجية، وبما أن الأردن يواجه عجزا مزمنا في الميزان التجاري وعبئا في زيادة المديونية، لذلك فان تنمية الصادرات الزراعية تساهم في تطور وتقليل العجز في الميزان التجاري وترفع من قدرة المؤسسات الوطنية المختلفة على الوصول للأسواق الخارجية مما يساعد في استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة :

1- قياس اثر الصادرات الزراعية على الميزان التجاري الأردني.

2- التعرف على التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات الزراعية الأردنية.

فرضيات الدراسة

ستركز الدراسة على فرضية رئيسية وهي :

H0: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية الصادرات الزراعية على الميزان التجاري الأردني .

H1 : يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للصادرات الزراعية على الميزان التجاري الأردني.

منهجية الدراسة :

تستخدم هذه الدراسة منهجي التحليل الوصفي والتحليل القياسي لاختبار فرضيات الدراسة

- **المصادر الثانوية :** تتعلق هذه المصادر بتغطية الإطار النظري والمتمثلة بالكتب والدراسات السابقة والدوريات والمجلات المحكمة والرسائل الجامعية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
- **المصادر الأولية :** تتمثل بالمصادر الخاصة بجمع البيانات والمعلومات من التقارير الشهرية والسنوية الخاصة بالصادرات الوطنية الصادرة من دائرة الإحصاءات العامة والبنك المركزي الأردني.

نموذج الدراسة

للوصول إلى أهداف الدراسة تم صياغة النموذج على شكل معالة الانحدار الخطي البسيط لتربط العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل بالصادرات الزراعية والمتغير التابع المتمثل بالميزان التجاري الأردني وهذه المعادلة على النحو التالي : Trd =Bo +B1Ex + ui

حيث ان :

Trd = المتغير التابع والمتمثل بالميزان التجاري الأردني

EX = المتغير المستقل والمتمثل بالصادرات الزراعية

Bo ,B1 = معاملات

Ui = حد الخطأ (المتغير العشوائي)

التعريفات الإجرائية :

- **الصادرات :** هي مجموعة السلع والخدمات التي يقوم بإنتاجها الأفراد أو الهيئات الحكومية أو الشركات وتصديرها إلى الأسواق الخارجية وربط الاقتصاد مع العالم

الخارجي خلال فترة زمنية مينة، وتلعب دورا أساسيا في ميزان المدفوعات للدولة وتعتبر الهيكل الرئيسي في الميزان التجاري.

- **تنمية الصادرات** : وهي العملية التي تستهدف تغييرا شاملا ومخططا لقطاع التصدير والبنى التحتية التي تساهم في تطوير الصادرات ورفع القدرة التنافسية للإنتاج الوطني
- **المستوردات** : هي عبارة عن السلع والخدمات التي يتم استيرادها من دول مختلفة وذلك لسد فجوة الطلب المحلي وإشباع حاجات المجتمع من السلع الاستهلاكية والإنتاجية، وتزداد المستوردات عندما يعجز الإنتاج المحلي عن تغطية الطلب المحلي.
- **الميزان التجاري** : هو الفرق بين الصادرات والمستوردات خلال فترة زمنية معينة.
- **عجز الميزان التجاري** : هو زيادة كمية مستوردات بلد ما من خلال فترة زمنية معينة على كمية صادراته.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول

الإطار النظري

الصادرات

ازدادت أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية بارتفاع نسبة ما تشكله التجارة الخارجية من الناتج القومي الإجمالي وقد احتلت التجارة الخارجية بصفة خاصة مكانة العامل الحيوي المؤثر على دائرة النشاط الاقتصادي، من خلال اهتمام الكثير من المفكرين بموضوع التجارة الخارجية وأصبح الاقتصاد الدولي فرعا هاما في النظريات الاقتصادية ولم يخل مذهب او مدرسة اقتصادية من تناول العلاقات الاقتصادية والقائمة أساسا على عملية التصدير، لما تلعبه الصادرات من دور كبير في اقتصاديات معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لها من آثار ايجابية على الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات فضلا عن الدخل الإجمالي للدولة بالإضافة إلى أن الصادرات تعتبر الممول الوحيد للبلد من العملة الاجنبية التي من خلالها يتم الإنفاق على كل القطاعات الاقتصادية ، فمن خلال الصادرات تتمكن الدولة من تصريف الفوائض من الإنتاج المحلي مما يترتب عليه اتساع نطاق السوق وتحقيق المستوى الاقتصادي في الإنتاج ومن ثم بالتكاليف.

مفهوم الصادرات وأهميتها وأنواعها :

تسعى دول العالم، ومهما كانت إمكانياتها ومواردها فهي بحاجة إلى تصريف جزء من منتجاتها نحو الدول الأخرى في مقابل استيراد ما تحتاج إليه من سلع وخدمات ويعد قطاع

التصدير من القطاعات المهمة التي أصبحت تعتمد عليها الدول بغرض تحقيق ميزان تجاري ايجابي.

تعرف الصادرات على أنها عملية بيع سلع وخدمات إلى الخارج وتضيف أن عملية التصدير للسلع والخدمات غير الوطنية بان تسعى إعادة التصدير ويقول أن التصدير بالإضافة إلى دور الهام في توازن الميزان التجاري ، يعتبر احد العوامل الأساسية للتنمية.(حسنية، 2012). كما يعرف على انه العملية التي من خلالها تتدفق السلع والخدمات من التراب الوطني والتي تحول خارج هذه الحدود ويمكن أن تكون بكثرة أو بقلة. (ياسين، 1999).

وتعرف الصادرات على أنها المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي متمثلة بسلع تتم شحنها وتقديمها إلى بلد آخر ليتم بيعها أو تداولها ونقلها للأجانب (الشمري، 2014).

أهمية الصادرات :

إن تتبع أهمية الصادرات بالنسبة للدول النامية من واقع الاختلال الهيكلي الذي تعاني منه ميزان المدفوعات إذ يلاحظ تفاقم العجز في الميزان التجاري زيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد أعبائها وبالتالي ضعف قدراتها على الاستيراد.

فالتصدير قرار مهم يمكن الاعتماد عليه لتوفير النقد الأجنبي بشكل منظم، كما أن بعض الدراسات توصلت إلى فعالية التصدير في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية.

أنواع الصادرات :

1- الصادرات المباشرة : في هذا النوع تتولى المؤسسة ذاتها انجاز المهام التصديرية بدلا من توكيلها إلى جهة أخرى خارجية دون الاستعانة بالخدمات والوسطاء.

2- الصادرات غير المباشر : في هذا النوع لا تتولى المؤسسات المنتجة للسلعة عملية التصدير بنفسها وإنما توكل المهمة إلى جهات خارجية أي مشترون خارجيون سواء كانوا

من نفس البلد أو من الخارج فمهمتهم شراء السلعة ثم يعاد بيعها على شكل صادرات إلى الخارج أي يتم التصدير الغير المباشر بالاعتماد على الوسطاء المستقلين وبالتالي يتوزع وسطاء التصدير حسب الفئات التالية :

أ. عملاء التصدير : يدخلون باسمهم الشخصي ويعقدون اتفاقيات مع الموزعين مقابل حصولهم على عمولة له شريطة أن يتحمل المنتج مختلف المخاطر مثل سعر الصرف.

ب. تجمعات المصدرين : تقدمهم خدمات متشابهة لخدمات العملاء إلا أنها تعمل لحساب مجموعة من المؤسسات.

ج. مفاوض الاستيراد والتصدير : وهو يقوم بالعلميات التجارية وظيفته شراء السلع وإعادة بيعها بالخارج.

د. شركات تجاري متنوعة وتنقسم إلى :

- وسطاء الاستيراد : وهو الحصول على السلع من الخارج والقيام بتخزينها وتوزيعها .
- السماسرة وشركات العبور : وتقوم شركات العبور بتسوية عملية النقل لحساب المؤسسات الأخرى وخاصة السلع المصدرة كما أنها تقوم بسمسرة الحمولة إلى جانب ذلك بضمان النقل والتخزين وحل المنازعات التي تحدث في التجارة الخارجية. (عبد القادر، 2007).

أهم خصائص الصادرات الوطنية الأردنية :

هناك مجموعة من الخصائص للصادرات الأردنية ومن وأبرزها : (كرمول،2007)

1- انخفاض قيمة الصادرات الوطنية كثيرا عن المعدلات العالمية فبينما يبلغ المستوى العالمي لنصيب الفرد السنوي من الصادرات (915) دولار سنويا، فان المعدل الأدنى لنصيب الفرد السنوي من الصادرات الوطنية لا يتجاوز 360 دولار .

2- انخفاض نسبة الصادرات السلعية منسوبة إلى الصادرات من الخدمات وفقا للمعايير العالمية حيث تبلغ النسبة (الصادرات السلعية : الصادرات في الخدمة 1:4) . في حين تبلغ هذه النسبة لدى الأردن (1:1) وتعبر النسبة الأردنية عن انخفاض مساهمة الصادرات السلعية في بناء الاقتصاد الوطني .

3- انخفاض معدلات نمو الصادرات الوطنية خصوصات في السنوات الأخيرة حيث سجلت معدلات نمو سلبية في كثير من السنوات في حين نجحت غالبية دول العالم في تحقيق نسب نمو عالية في مجال تنمية صادراتها الوطنية.

4- العجز المزمن في الميزان التجاري وزيادة حدته خصوصا في السنوات الأخيرة.

5- تركز توجه كثير من المنتجات والصادرات الأردنية نحو أسواق الدول العربية.

السياسات الإستراتيجية لدعم الصادرات :

تستخدم السياسات التجارية والصناعية استراتيجيات لتحقيق أهداف رفع القدرات التنافسية للقطاعات المحورية وتعزيز الصادرات وقد تضمن الأدب الاقتصادي العديد من الاستراتيجيات التي طرحها منذ الخمسينات، تحت تأثير التغيرات السياسية التي طرأت على اغلب الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية من جانب ونوعية واتجاهات العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية من جانب آخر.

فقد بدأت الدول النامية بداية سياسية التوجه نحو الداخل والتي تتمثل في إشباع الحاجات الأساسية أو الاعتماد على الذات، ثم انتقلت هذه الدول إلى الأخذ بإستراتيجية التوجه نحو الخارج أو ما يعرف بسياسة تنمية الصادرات وفي ما يلي استعراض لهذه الاستراتيجيات.

1) إستراتيجية تشجيع الصادرات (التوجه إلى الخارج) : تبنت العديد من الدول سواء النامية أو المتقدمة إستراتيجية تعتمد على التصدير واعتبرته قضية مصيرية،

بعد ما تأكده أثرها الواضح في دفع عجلة النمو الاقتصادي، كما شكلت الآثار السلبية والنتائج المحددة لسياسة الإحلال محل الواردات حافزا لتبني إستراتيجية جديدة للتغلب أولا على المشكلات التي نجمت عن تلك الإستراتيجية وثانيا السعي إلى تحقيق المزيد من النمو وبالتالي التنمية.

وعلى العموم فان إستراتيجية تشجيع الصادرات تتمثل في الإجراءات والوسائل التي من شانها زيادة الصادرات نحو الخارج ومن أهم هذه الأدوات ما يلي :

- إعفاء جمركي وضريبي على المدخلات المستوردة اللازمة للمنتجين المصدرين.
- إعفاء من الضرائب المحلية المباشرة وغير المباشر على الأنشطة التصديرية.
- منح ائتمان استيرادي من اجل دعم استيراد المدخلات الوسيطية اللازمة لصناعات التصديرية.
- دعم مباشر للسلع المصدرة.

2) إستراتيجية الجمع بين إحلال الواردات وتنمية الصادرات (أو المختلطة) : يرى بعض الكتاب والمفكرين انه من الممكن الجمع بين إستراتيجيتين إحلال الواردات وبناء الصادرات في آن واحد وان المزج بينهما قد يولد إستراتيجية جديدة للتنمية الصناعية تتلافى السلبيات في كل منهما، وساعد هذا الرأي في بعض الدوائر الفكرية في الاتحاد السوفياتي (سابقا) وأوروبا الشرقية، حيث اعتبر أن حل مأزق التصنيع في البلاد النامية إنما يرتكز على شعبتين :

أ- إقامة فروع تصديرية للصناعات التحويلية ذات آثار عميقة على الاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى توسيع السوق.

ب-المضي في توسيع إحلال الواردات، بحيث يمكن أن يتطور في مرحلة ثانية إلى التصدير، وهو ما حدث بالفعل في صناعة المنسوجات إلى باكستان.

إن هذه الإستراتيجية من الوجهة النظرية يمكن أن تكون مقبولة لكنها واقعيا لن تخلص البلاد المتخلفة من تبعية صناعتها للدول الرأسمالية المتقدمة لان اتجاهاتها ستكون من الخارج وليس من الداخل، وعليه يتم إهمال السوق المحلية وضرورات توسعتها والتبعية ستكون في الإنتاج والتكنولوجيا وحركات رؤوس الأموال والتجارة.

3) إستراتيجية التسويق الدولي لمنتوجات الزراعية :

- أهمية الزراعة وأسسها : لكتست الزراعة منذ القديم أهمية قصوى لدى الحضارات القديمة عند البابليين والاشورين، المصريين وغيرهم وتتابعت تلك الأهمية، حتى اعتبرها الفيزوقراط (الطبيعيون) بانها مصدر الثروة وما عداها فهي انشطة عقيمة ومع تطور الزراعة وتطور اساليبها تغيرت اهميتها وتغيرت أهدافها كذلك والتي يمكن أن نلخص أهمها في ما يلي : (خوري، 1995)

- أن الزراعة مصدر الإنتاج الغذاء وتامين حاجات السكان المتزايدة، من المواد الغذائية بما يضمن سلامتهم الصحية وعدم تعرضهم للأمراض الناجمة عن سوء التغذية ويستمر نشاطهم الإنتاجي ، كما يبعدهم من الاعتماد على الخارج.
- لما كانت الزراعة هي القطاع الرئيس لمعظم الدول النامية والمهنة الأساسية لمعظم سكانها ومصدر معيشتهم فان تطويرها سيزيد من فرص العمل ويرفع من مستوى معيشة سكانها ويخفض من تيار هجرة المجتمع الريفي نحو المدن.
- الزراعة جراء تطور قطاعها سيما باقي القطاعات الأخرى، لان العاملين فيها سيزيد طلبهم على المنتجات الصناعية وتزيد مدخراتهم فتزداد الاستثمارات .

- ارتفاع فوائض الإنتاج الزراعي سيؤدي لتلبية احتياجات الصناعة التحويلية الخفيفة كما يوجه جزء منها للتصدير لتحصيل العملة الصعبة.

- التسويق الدولي للمنتجات الزراعية : إن ارتفاع فوائض الإنتاج الزراعي سيؤدي إلى توجيه جزء منها للسوق الدولي، وهنا تبرز أهمية ومكانة التسويق الدولي كأحد أهم لوسائل في تنمية الصادرات وترقيتها، لان العديد من دول العالم الثالث تمتلك قدرات كبيرة من حيث الإنتاج الزراعي، إلا أن مؤسساتها تعاني من قلة التحكم في تقنيات التسويق لإيصالها إلى المستهلك الأجنبي في ظروف حسنة الأمر الذي جعلها لاتستطيع الصمود في وجه المنتجات الأجنبية المنافسة، هذه الأخيرة التي عرفت كيف تقابل المستهلك المحلي والأجنبي بالتكنولوجيا والجودة المناسبتين، في حين بقيت مؤسسات دول العالم الثالث عاجزة عن إرضاء مطالب وحاجات تلك الأسواق وجمود الاستجابة إلى التغيرات التي يفرضها هذا الإرضاء.

المبحث الثاني

الدارسات السابقة

أولا : الدراسات العربية

دراسة (حسين طلافحة 1989) الميزان التجاري الأردني

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل طرفي الميزان التجاري الأردني، الصادرات والمستوردات، وتحديد معالم سياسة تخفيض العجز في الميزان التجاري، وقد بينت هذه الدراسة أن الصادرات الأردنية قليلة المرونة بالنسبة لسعر الصرف وتعتمد على المستوردات بشكل كبير في حين أن المستوردات الإجمالية تعتمد بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي، ولا تتأثر بسعر الصرف إلا أن المستوردات من المواد الخام والسلع الاستهلاكية تتأثر عكسيا بسعر الصرف ولكن للأسعار العالمية. ويعود ذلك إلى اعتماد الاقتصاد الأردني على المستوردات.

كما تبين هذه الدراسة أن أكثر من نصف الصادرات الأردنية من السلع الاستهلاكية وحوالي الثلث من المواد الخام، أما المواد المصنعة فتشكل اقل من 10% من إجمالي الصادرات،لذلك فان أكثر من نصف الصادرات الأردنية تجد طريقها إلى الأسواق العربية، أما بالنسبة للمستوردات يمكن القول أن كلا من السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية والمواد الخام تشكل تلك المستوردات وان غالبية المستوردات الأردنية من المنتجات الأوروبية أو العربية.

دراسة شوتر، والريموني (2000) ،تحليل دور الصادرات في النمو الاقتصادي في الأردن طريقة جوهانسن للتكامل المشترك

يهتم هذا البحث بتحليل واختيار دور الصادرات الوطنية في النمو الاقتصادي في الأردن ولتحقيق هذا الهدف فقد تم استخدام طريقة جوهانسن للتحليل الديناميكي الطويل الأجل بالإضافة

إلى تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة الفورية للتعرف على التفاعلات في الفترة الزمنية القصيرة وذلك باستخدام البيانات السنوية للفترة 1970-1997.

ولقد دلت نتائج الدراسة على وجود متجهين للتكامل المشترك بين المتغير المعتمد المتغيرات التوضيحية وتتفق النظرية الاقتصادية من حيث وجود علاقة طويلة الأمد، ومن جهة أخرى فقد أشارت نتائج تحليل الفترة الزمنية قصيرة الأجل إلى أن الصادرات الوطنية تلعب دورا رئيسا في تقلبات معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الأردني، وبهذا فقد جاء نتائج الدراسة منسجمة بشكل عام مع معظم الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع.

دراسة عبد الحكيم (2006) اثر الصادرات على الإنتاج المحلي الإجمالي في الجمهورية اليمنية.

تحاول هذه الدراسة أن تقدر اثر الصادرات اليمنية على الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. لقد بينت الدراسة أن متوسط نمو الناتج الحلي الإجمالي الحقيقي خلال المدة (1994-2003م) بلغ 5.61%، وان الاقتصاد اليمني لم يشهد خلال تلك المدة تحولا في تخصيص الموارد بين القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

كما بينت الدراسة أن الصادرات اليمنية قد اعتمدت بشكل رئيس على الصادرات النفطية، حيث لغت نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات في بعض أعوام الدراسة إلى 90%.

وعند تقدير اثر الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي تبين أن هناك علاقة قوية للصادرات في التغيرات التي حدثت للناتج المحلي الإجمالي.

دراسة طلافحة (2005) بعنوان : الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن ، دراسة تطبيقية (1976-2002) :

هدفت الدراسة إلى تحليل اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (1976-2002)، وكانت عينة الدراسة هي قيمة الصادرات من (السلع الخام، السلع الاستهلاكية، السلع الرأسمالية) ومعدلات النمو الاقتصادي، واستخدمت الدراسة اختبار كرينجر لتحديد العلاقة وطريقة المربعات الصغرى، وأظهرت النتائج وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النمو في الصادرات الإجمالية إلى النمو في النتائج المحلي الإجمالي، وتبين أن هناك وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النمو في الصادرات (السلع الخام، السلع الاستهلاكية) إلى النمو في النتاتج المحلي الإجمالي، كما أظهرت نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى أن معدل النمو في إجمالي الصادرات له اثر موجب على النمو الاقتصادي وهي ذات معنوية إحصائية إلا أن الصادرات من السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية كانت لا تتمتع بالمعنوية الإحصائية.

دراسة حاجي، (2005) : بعنوان : الصادرات الصناعية وأثرها في تغير هيكل الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1980-2002) :

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في تشجيع الصادرات الصناعية وتقدير وتحليل اثر الصادرات الصناعية في قدرتها على تحقيق تغيرات في هيكل الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، واستخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين لتحليل اثر الصادرات الصناعية والمتمثلة (بمعدل نمو الناتج الصناعي ، التقدم التقني ، معدل التبادل التجاري)، أما المرحلة الثانية تضمنت وصف العلاقة بين سياسة تشجيع الصادرات الصناعية (متغير مستقل) والنمو الصناعي (متغير تابع) واعتمدت نموذج الانحدار

المتعدد والبسيط. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وأهمها أن سياسة تشجيع الصادرات الصناعية تؤدي إلى أحداث آثار حركية داخل الاقتصاد، كما أنها تؤدي إلى مكاسب ناتجة عن تحسين تخصيص الموارد بالمحصلة النهائية له تأثير كبير على النمو الصناعي، وأوضحت أيضا وجود علاقة طردية بين النمو الصناعي ومعدل نمو الصادرات الصناعية، كما افرز التقدم التقني علاقة موجبة مع النمو في الصادرات الصناعية، وأظهرت سياسة تشجيع الصادرات لها علاقة طردية مع معامل التغير الهيكلي، وبمعامل تأثير مقدار (0.62) وبقدرة تفسيرية مقدراها (81%) أي أن (81%) من التغيرات الحاصلة في هيكل الإنتاج للاقتصاد الأردني يعود إلى اعتماد سياسة تشجيع الصادرات الصناعية.

دراسة شطناوي، ملاوي(2016) اثر الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي في الأردن : دراسة تطبيقية (1980-2010)

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء اثر الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن خلال الفترة (1980-2010)، وتم تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون(PP) لاختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وتبين أن هذه المتغيرات غير ساكنة بمستوياتها ولكنها تصبح ساكنة عند اخذ الفروقات من الدرجة الأولى. كما تم تطبيق اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، واختبار جرينجر للسببية، وتوصلت نتائج الدراسة بشكل عام إلى أن هناك علاقة سببية تبادلية الاتجاه بين الصادرات الصناعية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وان الصادرات الصناعية تؤثر ايجابيا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ذات اثر ايجابي بين كل من رأس المال والعمل على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يسببها رأس المال والعمل. كذلك تم توظيف أداتين في التحليل هما أسلوب دالة الاستجابة الفورية (Impulse Response

function) وأسلوب تحليل مكونات التباين (Variance Decoma Position) ، حيث تم تطبيق هاتين الأداتين من خلال نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وقد أظهرت نتائج تحليل مكونات التباين أن الصادرات الصناعية كانت المفسر الأقوى لخطا التنبؤ في النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث بلغت القوة التفسيرية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي 28% في نهاية الفترة العاشرة.

ثانيا : الدراسات الأجنبية

دراسة (Dreher & Herzer, 2013) في ألمانيا بعنوان : " A further examination of the export led growth hypothesis.

هدفت الدراسة إلى معرفة اثر الصادرات على النمو في مستوى حجم الناتج القومي والميزان التجاري. وتكونت عينة الدراسة من (45) دولة من الدول النامية ثم الحصول على بياناتها المالية للفترة (2001–2011م) وتحليلها إحصائيا باستخدام اختبارات كامبل وبيرون (Campbell & Perron , 1991). وأظهرت تائج الدراسة وجود علاقة ارتباط سالبة بين حجم الصادرات وبين النمو الاقتصادي والميزان التجاري على المدى الطويل لدى الدول عينة الدراسة، ووجود علاقة ارتباط موجبة بين حجم الصادرات وبين النمو الاقتصادي والميزان التجاري للدولة على المدى القصير، وبينت النتائج وجود تباين في حجم اثر الصادرات على النمو في مستوى حجم الناتج القومي والميزان التجاري تعزى لمتغيرات الميزانية والمنطقة الجغرافية.

دراسة (Khan & Lodhi, (2014)في باكستان بعنوان : " Nexus between financial development, agriculture raw material exports trade openness and economic growth of Pakistan".

هدفت الدراسة الكشف عن العلاقة بين النمو المالي، وصادرات المواد الزراعية الخام وانفتاح التجارة والنمو الاقتصادي في باكستان، وتم استخدام منهجية دراسة الحالة حيث أجرى

الباحثون تحليلا ماليا على كل من النمو المالي، وصادرات المواد الزراعية الخام وانفتاح التجارة وحجم الناتج في الفترة ما بين (1980–2012م) وباستخدام نموذج (VAR). وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طويلة الأمد بين النمو المالي والصادرات المواد الزراعية الخام وبين زيادة حجم الناتج المحلي الذي يعد مؤشرا للنمو الاقتصادي، كما بينت النتائج أن صادرات المواد الخام، وانفتاح التجارة، والدين المحلي للقطاع الخاص يؤثر ايجابي على حجم النمو الاقتصادي في باكستان بينما كان هناك اثر سلبي للدين الخارجي على حجم صادرات المواد الخام وانفتاح التجارة.

دراسة (Chebbi 2007 وآخرون)

Houssen Eddine cgebbi and lassad lachal 2007 Agicutral sector and economic Growth in Tunisia African Development Bank Tunisia.

اختبرت الدراسة دور القطاع الزراعة وأثره على النمو الاقتصادي وتفاعله مع القطاعات الأخرى في تونس خلال الفترة 1961–2005 وتبين من نتائج الدراسة أن كل القطاعات تتجه إلى التحرك معا في تكامل مشترك في المدى الطويل أما في المدى القصير فقد تبين محدودية دور القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى في تونس.

دراسة Ramhul 2013

Ouian Reaphook 2013 Agricultural Exports and the Growth of Agricultural in India .

بحثت الدراسة العلاقة السببية بيد الصادرات الزراعية والنمو الزراعية في الهند خلال فترة 1970–2010 وتبين وجود تكامل مشترك ووجود علاقة ايجابية ومتوازنة على المدى الطويل مما يدعم فرضية الصادرات تقود للنمو الزراعية ودلت نتائج الدراسة على احتياج الهند لسياسات اقتصادية تشجع الصادرات الزراعية لتعجيل معدل النمو الزراعي.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

لقد جاءت هذه الدراسة لبيان اثر الصادرات الزراعية على الميزان التجاري الأردني خلال الفترة (2007–2016) حيث أن الدراسات السابقة لم تتطرق لهذا الموضوع رغم أهميته حيث تم بناء النموذج القياس لهما بالتركيز على بيانات القطاع الزراعي بشكل خاص، علما بان الظروف الاقتصادية والسياسية للأردن تختلف عن باقي دول العالم.

الفصل الثالث

الصادرات الزراعية والميزان التجاري ومساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الأردني والاستثمارات(الأجنبية والوطنية)

المبحث الأول

الصادرات الزراعية

تشكل الصادرات الزراعية نسبة مهمة من إجمالي الصادرات الوطنية كما هو موضح في الجدول رقم (1)فان نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات بلغت في 2007 12% وفي عام 2008 انخفضت هذه النسبة إلى 11% وبعد ذلك استمرت النسبة بالتزايد إلى عام 2015 حيث بلغت 19% وانخفضت هذه النسبة في عام 2017 إلى 17%.

وهذا بدوره يشكل جانبا مهما من الميزان التجاري وبما أن سياسة الدولة بصفة عامة تهدف إلى معالجة تشوها في هيكلة الاقتصادي بما يدعم ويزيد من قدرتها على الإنتاج والتصدير.

لذا سوف تتطرق الدراسة إلى التركيب السلعي للصادرات الزراعية والتوزيع الجغرافي لصادرات الزراعة كما يلي :

- **التركيب السلعي للصادرات الزراعية :**

يتألف التركيب السلعي للصادرات الزراعية إلى ست مجموعات الحيوانات الحية، منتجات الألبان والبيض، والحبوب ومحضراتها، الخضروات ، الفواكه والمكسرات، الأعلاف.

ففي عام 2007 وحسب الجدول رقم (1) فان صادرات الخضروات تتبوأ المركز الأول في قائمة الصادرات الزراعية حيث بلغت 273001 ألف دينار بمعدل نمو بلغت 0.68 وقد جاء

في المركز الثاني الفواكه والمسكرات حيث بلغت قيمة صادراتها 34208 ألف دينار بمعدل نمو 0.357 أما بالنسبة للأعلاف فقد استحوذت على المركز الثالث حيث كانت قيمة صادراتها (13646) ألف دينار بمعدل نمو 0.721 وفي المركز الرابع جاءت منتجات الألبان والبيض بقيمة 13357 ألف دينار بانخفاض في النمو بلغ 0.005 وجاء في المركز الخامس الحبوب ومحضراته بقيمة بلغت 13172 ألف دينار بمعدل نمو بلغ 0.425 أما الحيوانات الحية فقد بلغت قيمة صادراتها 1033 ألف دينار وكان هناك انخفاض في النمو بلغ 0.984 .

وفي عام 2008 لا زالت الصادرات من الخضروات تحتل الجزء الأكبر من الصادرات الزراعية فقد بلغت خلال هذا العام 291508 ألف دينار محققة معدل نمو قيمته 0.06779 يليها، المركز الثاني الفواكه والمكسرات حيث بلغت (47488) ألف دينار بمعدل نمو بلغ 0.3882 أما منتجلت الألبان والبيض فقد زادت صادراتها لتحتل المركز الثالث وقد بلغت 33332 ألف دينار بمعدل نمو 1.49 وتراجعت الأعلاف للمركز الرابع بقيمة بلغت 21499 ألف دينار بمعدل نمو بلغ 0.57548 وجاءت الحبوب ومحضراتها المركز الخامس بقيمة بلغت 16676 ألف دينار بمعدل نمو 0.2660 وفي المركز السادس كانت صادرات الحيوانات الحية التي بلغت (5764) ألف دينار بمعدل نمو 4.57 . وفي عام 2009 تشير البيانات إلى استمرار اعتلاء الخضروات مركز الصدارة ضمن مكونات الصادرات الزراعية بالرغم من الانخفاض الذي سجلته في هذا العام حيث بلغت قيمة الصادرات الخضروات 279822 ألف دينار بانخفاض نمو بلغ 0.040 ويعزى ذلك إلى موجات الصقيع الذي ضربت محاصيل الخضروات المملكة التي سببت ضرر كبير في المحصول وجاءت المركز الثاني الفواكه والمسكرات بقيمة بلغت 54197 ألف دينار وبمعدل نمو بلغ 0.141 وفي المركز الثالث منتجات الألبان والبيض بالرغم من الانخفاض الذي سجلته هذا العام وذلك بسبب انخفاض في الأسعار هذه المنتجات حيث بلغت

قيمة صادراتها 29406 ألف دينار بمعدل نمو 0.1177 أما بالنسبة للحيوانات الحية فقد زادت صادراتها بشكل ملحوظ حيث انتقلت من المركز الأخير إلى المركز الرابع وذلك بسبب فتح أسواق الخليج للمنتجات الأردنية وخصوصا السوق السعودي حيث بلغت قيمة صادرات الحيوانات الحية لهذا العام 21932 ألف دينار وبزيادة في النمو بلغت 2.804 أما صادرات الحبوب فقد جاءت في المركز الخامس وصادرات الأعلاف ويعزى ذلك إلى أن كل من الأعلاف والحبوب تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه لا سيما أن معدل الأمطار السنوي في المملكة لا يكفي لزراعة الحبوب والأعلاف لذلك نحتاج إلى الري وانجح طرق لري المحاصيل هي طريقة الرش وهذه الطريقة تستهلك كمية كبيرة من المياه والتي تفتقر اليها المملكة.

وفي عام 2010 استمرت صادرات الخضروات الصدارة وذلك بسبب اهتمام السلطات والمزارعين بالمنتج لأنه لا يحتاج إلى كميات مياه كبيرة حيث يتم ريه بواسطة التنقيط ولصغر موسم الخضار حيث يتراوح بين 90–120 يوم ولسهولة السيطرة عليه من العوامل الخارجية عليه عن طريق الإنفاق والبيوت البلاستيكية وأيضا وجود بذور محسنة مقاومة للأمراض ومناسبة للمنطقة.

وفي عام 2011 نلاحظ زيادة كبيرة بصادرات الحيوانات الحية حيث بلغت قيم الصادرات منها 84103 ألف دينار وبمعدل نمو 1.52 ، وذلك لاستمرار فتح السوق السعودي لهذه الصادرات كذلك نلاحظ زيادة في صادرات الفواكه والمسكرات حيث بلغت 96191 ألف دينار بمعدل نمو 0.405 ، وهناك زيادة جميع المنتجات الزراعية إلا منتجات الألبان والبيض حيث انخفضت صادراتها بمعدل نمو 0.202، ويعزى ذلك إلى التقلب المستمر في أسعار هذه المنتجات وقصر فترة التخزين أيضا .

وفي عام 2012 نلاحظ انخفاض في صادات الأعلاف بمعدل طفيف حيث بلغت قيمة الصادرات للأعلاف 14988 ألف دينار وانخفاض معدل النمو بلغ 0.077 أما صادرات الخضروات فقد انخفضت في هذا العام حيث بلغت قيمتها 354170 ألف دينار وانخفاض معدل النمو بلغ 0.005 ويعزى هذا الانخفاض إلى تأثر هذه المنتجات للأحوال الجوية أما باقي المنتجات فقد حققت نمو واضح فقد حققت الصادرات من الفواكه والمسكرات نحو للعام الثاني بشكل واضح بلغ 0.360 ويعزى ذلك الفتح الأسواق الأوروبية والخليجية لهذه المنتجات.

وفي عام 2013استمرت صادرات الخضروات في صدارة الصادرات الزراعية حيث بلغت قيمتها 364317 ألف دينار بمعدل نمو 0.028 وهذه الزيادة في الصادرات تنطبق على باقي المنتجات الزراعية والسبب في ذلك زيادة أسعار المنتجات الزراعية عالميا.

وفي عام 2014 تشير البيانات إلى استمرار اعتلاء الخضروات مركز الصدارة ضمن مكونات الصادرات الزراعية حيث بلغت قيمتها 457440 ألف دينار وبمعدل نمو 0.255 ويعزى ذلك للاستمرار في ارتفاع الأسعار لهذه المنتجات أما في المركز الثاني فقد جاءت الحيوانات الحية بقيمة بلغت 147828 ألف دينار وكان انخفاض في معدل النمو بلغ 0.053 ، أما المركز الثالث كان من نصيب الفواكه والمكسرات بقيمة بلغت 108402 ألف دينار وكان انخفاض في معدل النمو بلغ 0.224 ، وجاءت بعدها منتجات الألبان والبيض بقيمة بلغت 37328 ألف دينار بمعدل نمو 0.0285 وفي المركز الخامس كانت صادرات الحبوب حيث بلغت قيمتها 33552 ألف دينار بمعدل نمو بلغ 0.207 بعدها تأتي صادرات الأعلاف والتي بلغت قيمتها 19658 ألف دينار بمعدل نمو بلغ 0.036.

وفي عام 2015 كما مبين في الجدول (1) لا زالت صادرات الخضروات في صدارة الصادرات الزراعية بالرغم من الانخفاض الذي سجلته هذا العام وبلغت قيمتها 399774 ألف

دينار بانخفاض معدل النمو بلغ 0.12 وجاءت بعدها صادرات الحيوانات الحية وبهذا حافظت على المركز الثاني بالرغم من الانخفاض في صادرات لهذا العام وبلغت قيمتها 147259 ألف دينار بانخفاض في معدل النمو بلغ 0.0038 ، وفي المركز الثالث جاءت الفواكه والمسكرات بزيادة ملحوظة لهذا العام حيث بلغت قيمتها 141365 ألف دينار لمعدل نمو بلغ 0.304 أما المركز الرابع فقد كان للصادرات منتجات الألبان والبيض حيث بلغت قيمتها 29484 ألف دينار بانخفاض في معدل النمو بلغ 0.210، وجاء بعدها صادرات الحبوب ومحضراتها حيث بلغت قيمتها (24520) ألف دينار بانخفاض في معدل النمو بلغ 0.269 وفي المركز الأخير كانت صادرات الأعلاف بقيمة بلغت 19658 ألف دينار بمعدل نمو بلغ 0.0048 .

وفي عام 2016 كما مبين في الجدول (1) نلاحظ انخفاض واضح لصادرات الخضروات بمعدل0.234 وأيضا الحيوانات الحية بمعدل 0.328 ، وانخفاض في صادرات الفواكه والمسكرات بمعدل 0.174 ، وهذا الانخفاض في صادرات هذه المنتجات يوضح سبب الانخفاض في الصادرات الزراعية والذي بلغ 0.199 ، وأيضا يوضح انخفاض نسبة الصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات الوطنية لهذا العام والتي بلغت 0.168.

الجدول رقم (1)

التركيب السلعي للصادرات الزراعية بالدينار

السنه	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مجموع الصادرات	3183707	4431113	3579166	4216949	4805873	4749570	4805234	5163029	4797583	4369323
مجموع الصادرات الزراعيه	404115	507288	513185	621491	729738	786706	893304	966857	920127	736932
نسبة الصادرات الزراعيه من اجمالي الصادرات	0.126932	0.114483	0.143381	0.147379	0.151843	0.165637	0.185902	0.187265	0.19179	0.16866
الحيوانات الحيه	1033	5764	21932	33353	84103	98030	156213	147826	147259	98819
منتجات الالبان والبيض	13357	33332	29406	38570	30772	34357	36291	37328	29484	30271
الحبوب ومحضراتها	13172	16676	18411	19865	22757	26540	27775	33552	24520	15801
الخضروات	273001	291508	279822	323839	356114	354170	364317	457440	399774	305985
الفولكه والمكسرات	34208	47488	54197	68460	96191	130825	139733	108402	141365	116704
الاعلاف	13646	21499	16152	12905	16239	14988	18871	19563	19658	25438
معدل النمو في الصادرات الزراعيه	0.252569	0.255306	0.011625	0.211047	0.174173	0.078066	0.135499	0.082338	-0.04833	-0.1991
معدل النمو في صادرات الحيوانات الحيه	-0.98421	4.579864	2.804997	0.520746	1.521602	0.165595	0.593522	-0.05369	-0.00384	-0.32894
معدل النمو في صادرات الالبان والبيض	-0.00502	1.495471	-0.11778	0.311637	-0.20218	0.116502	0.056291	0.028575	-0.21014	0.026692
معدل النمو في صادرات الحبوب ومحضراتها	0.425078	0.266019	0.094237	0.078975	0.145583	0.166235	0.046534	0.207993	-0.26919	-0.35559
معدل النمو في صادرات الخضروات	0.683716	0.067791	-0.04009	0.157304	0.099664	-0.00546	0.02865	0.25561	-0.12606	-0.23461
معدل النمو في صادرات الفواكه والمكسرات	0.357353	0.388213	0.141278	0.26317	0.405069	0.360054	0.068091	-0.22422	0.304081	-0.17445
معدل النمو في صادرات الاعلاف	0.721241	0.57548	-0.24871	-0.20103	0.258349	-0.07704	0.259074	0.03667	0.004856	0.294028

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة للسنوات 2007–2016 معدلات النمو والنسب احتسبت من قبل الباحث

- **التوزيع الجغرافي للصادرات الزراعية الأردنية**

ان دراسة التوزيع الجغرافي للصادرات الزراعية تبين طبيعة الأسواق الخارجية التي تستوعب، السلع المصدرة ، وتعكس درجة المخاطر التي تهدد الصادرات فكلما تنوعت الأسواق الخارجية للصادرات قلت درجة المخاطرة التي قد تصيبها، والأردن كغيره من الدول النامية يتأثر التوزيع الجغرافي لصادراته بعوامل كثيرة منها موقعه الجغرافي ، ومدى تنوع صادراته، وعلاقته السياسية مع الدول الأخرى وكذلك ، الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي يعقدها مع الدول المختلفة .

ولكي نبين بشكل دقيق التوزيع الجغرافي لصادرات الزراعية تم تقسيم الصادرات الزراعية الى جدولين الأول يشمل التوزيع الجغرافي لصادرات الحيوانات والمنتجات الحيوانية والثاني على التوزيع الجغرافي لصادرات الأردن النباتية.

ومن خلال الجدول رقم (2) التوزيع الجغرافي لصادرات الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية للعام 2007فعلى مستوى التوزيع الجغرافي للصادرات على صعيد مجموعات البلدان كانت الدول العربية الاسيوية في المركز الأول حيث بلغت (16652265) دينار .

وقد كانت الحصة الاكبر من هذه الصادرات لهذه الدول من نصيب العراق حيث بلغت (3250668) دينار وذلك لقربها من الأردن ووجود معبر بري مما يقلل من تكاليف النقل وايضا لوجود اتفاقيات سياسية ، وفي المركز الثاني جاءت الدول العربية الافريقية حيث بلغت (1008200)دينار .

جاء بعدها الدول الاسيوية غير العربية حيث بلغت (868882) دينار وبعد هذه الدول فيتنام حسب بلغت الأردن لها هذا العام (743438) ، وجاء في المركز الاخير دول امريكا

الشمالية حيث بلغت (247060) دينار وكانت الحصة الاكبر للولايات المتحدة الامريكية . حيث بلغت (242642) دينار.

وفي عام 2008 استمرت الدول العربية الاسيوية في الصدارة وزيادة بشكل كبير حيث بلغت(50209373) دينار وتلك الزيادة كانت بسبب زيادة الصادرات للعراق حيث بلغت لهذا العام(24761250)، وفي هذا العام كانت لدول أوروبا الشرقية والغربية والدول الاسكندنافية نصيب من هذه الصادرات بكميات قليلة .

وفي عام 2009 وعلى صعيد مجموعات الدول ارتفعت الصادرات الى الدول العربية الاسيوية لتصل الى (51302299) دينار وارتفعت الصادرات الى الدول العربية الافريقية بشكل ملحوظ حيث بلغت (4294352) دينار وذلك بسبب ارتفاع الصادرات الى مصر حيث بلغت لهذا العام (1797434)دينار وفي هذا العام كانت لدول اقيانوسيا ممثلة باستراليا اليانصيب من هذه الصادرات.

وفي عام 2010 احتلت الدول العربية الاسيوية المرتبة الاولى والبالغة (74213604) دينار بزيادة ملحوظة وسبب هذه الزيادة يعود الى زيادة الصادرات الى العراق والتي بلغت (33743507) دينار اما بالنسبة الى الدول العربية الافريقية فقد زادت الصادرات لها حيث بلغت (8417077) دينار والسبب في ذلك زيادة الصادرات الى الجزائر حيث بلغت (4983558) دينار.

وفي عام 2011 وعلى صعيد التوزيع الجغرافي لصادرات الحيوانات والمنتجات الحيوانية الأردنية، نلاحظ تراجع الصادرات إلى الدول العربية الإفريقية حيث بلغت لهذا العام (3767427) دينار ويعود السبب إلى الظروف السياسية بتلك الدول وانخفاض الصادرات للجزائر والتي بلغت (1963525) دينار.

اما في عام 2012 نلاحظ تزايد الصادرات إلى الدول العربية الآسيوية والذي بلغ (126690388) دينار ويعود السبب إلى زيادة الصادرات إلى السعودية حيث بلغت(74470369) دينار وزيادة الصادرات إلى قطر والتي بلغت (25930159) دينار ، كما نلاحظ زيادة الصادرات إلى دول شمال أمريكا حيث بلغت لهذه العام (726548) دينار ويعود السبب إلى زيادة الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية أيضا نلاحظ زيادة الصادرات إلى دول أوروبا الغربية والتي بلغت (154909) دينار والسبب في ذلك زيادة الصادرات الى هولندا والتي بلغت (112690) دينار.

اما في العام 2013 ارتفعت الصادرات الى الدول العربية الاسيوية حيث بلغت (191546438) دينار والسبب في ذلك زيادة الصادرات الى السعودية حيث بلغت (125339761) دينار ، ان هذه الزيادة في الصادرات تعكس مدى التفاهمات السياسية بين البلدان .

اما على صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات الحيوانية الحية والمنتجات الحيوانية الوطنية لعام 2014 نلاحظ تراجع في الصادرات للدول العربية الاسيوية والي بلغت (185873895) ديار والسبب في ذلك التراجع الى انخفاض الصادرات الى قطر التي بلغت (16288208) دينار .

وفي عام 2015 نلاحظ زيادة الصادرات إلى الدول العربية الاسيوية حيث بلغت لهذا العام (191008642) دينار والسبب في هذه الزيادة يعود إلى زيادة الصادرات الى السعودية وقد بلغت (148037130) دينار وهناك تراجع الصادرات إلى الدول الاسيوية غير العربية والتي بلغت لهذا العام (275288) دينار ولذلك يعود إلى انخفاض الصادرات الى هوتغ كونغ، كما

نلاحظ زيادة الصادرات الى دول أمريكا الشمالية والممثلة بالولايات الأمريكية المستمرة حيث بلغت لهذا العام (941531)دينار.

اما في عام 2016وعلى صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات الحيوانات الحية المنتجات الحيوانية الوطنية نلاحظ تراجع الصادرات الى الدول العربية الاسيوية والتي بلغت (144197518) دينار والسبب يعود الى انخفاض الصادرات الى العراق حيث بلغت لهذا العام(1287341) دينار والسبب يعود الى إغلاق الحدود الأردنية العراقية لأسباب أمنية ، وايضا وانخفاض الصادرات الى السعودية حيث بلغت لهذا العام (68808676) دينار.

الجدول رقم (2)

التوزيع الجغرافي لصادرات المملكة من الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية بالدينار الأردني

الدولة / السنة	دول أمريكا الشمالية	الدول العربية الإفريقية	الدول الأسيوية غير العربية	الدول العربية الآسيوية	دول اقيانوسيا	الدول الاسكندنافية	دول أوروبا الشرقية	دور أوروبا الغربية	دول افريقية غير العربية
2007	247.060	1008200	868882	16652265	----	-----	----	----	----
2008	466738	2373226	594564	50209373	---	2297	6665	11321	----
2009	200233	4294352	660599	51302299	12900	--	----	----	----
2010	260406	8417077	1410538	74213604	1064	---	4500	----	----
2011	333105	3767427	892424	113334516	5000	---	----	759	1184315
2012	726548	1288268	807951	126690388	---	---	---	154909	945508
2013	613046	789230	698185	19154638	---	---	---	177566	584056
2014	546849	869476	509572	185873895	---	---	---	52288	639814
2015	941513	544243	275288	191008642	---	---	---	90822	908287
2016	1197920	685356	253361	144197518	---	---	---	5814	393234

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة للسنوات 2007–2016

وعلى صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات المملكة النباتية للعام 2007 يلاحظ في صدارة الصادرات إلى مجموعة الدولة العربية الأسيوية والتي بلغت 257065139 دينار وتأتي المركز الثاني مجموعة الدول الأسيوية غير العربية بقيمة بلغت 14954254 دينار تليها مجموعة دول أوروبا الشرقية بقيمة بلغت 11997462 دينار وفي المركز الرابع دول أوروبا الغربية بقيمة بلغت 7259432 دينار وفي المركز الخامس جاءت الصادرات إلى مجموعة الدول العربية الإفريقية بقيمة بلغت 7627335 دينار وفي المركز السادس جاءت الصادرات إلى مجموعة دول أمريكا الشمالية بقيمة بلغت 675495 دينار تليها الصادرات إلى مجموعة الدول الاسكنديناقية بقيمة بلغت 504574 دينار وفي المركز الثامن جاءت الصادرات إلى مجموعة دول اقيانوسيا بقيمة بلغت 58673 دينار وأخيرا جاءت الصادرات إلى مجموعة الدول الإفريقية غير العربية بقيمة بلغت 30842 دينار.

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات النباتية لعام 2008 هناك تزايد ملحوظ في الصادرات إلى الدول العربية الأسيوية بقيمة بلغت 270465139 دينار وسبب هذه الزيادة يعود إلى زيادة الصادرات إلى العراق والتي بلغت لهذا العام 74367618 دينار هذا بوجود معبر بري بين البلدين يقلل من تكاليف النقل وبوجود تفاهمات سياسية أيضا، كذلك هناك زيادة للصادرات النباتية للامارات لهذا العام حيث بلغت قيمتها 49665387 دينار كذلك هناك تزايد ملحوظ في الصادرات إلى مجموعة الدول الأسيوية غير العربية بقيمة بلغت 21857469 دينار والسبب في ذلك زيادة الصادرات إلى إسرائيل حيث بلغت قيمتها 20864708 دينار .

وفي هذا العام أيضا هناك زيادة في الصادرات النباتية إلى مجموعة دول أوروبا الشرقية حيث بلغت لهذا العام 19117457 دينار وذلك بسبب زيادة الصادرات إلى أوروبا حيث بلغت قيمتها لهذا العام 7244842 دينار .

أما في عام 2009وعلى الصعيد التوزيع الجغرافي للصادرات النباتية نلاحظ تراجع الصادرات إلى الدول العربية الأسيوية حيث بلغت قيمتها لهذا العام 266537576 دينار والسبب في ذلك تراجع الصادرات إلى دول الخليج بشكل عام أيضا نلاحظ زيادة في الصادرات إلى مجموعة دول أوروبا الشرقية حيث بلغت قيمتها لهذا العام 29871808 دينار والسبب في ذلك زيادة الصادرات إلى روسيا الاتحادية حيث بلغت قيمتها 10081709 دينار.

أما في عام 2010 هناك تزايد في الصادرات إلى مجموعة الدول العربية الأسيوية حيث بلغت 328422001 دينار والسبب في ذلك زيادة الصادرات إلى العراق حيث بلغت قيمتها لهذا العام 91440586 دينار وكذلك زيادة الصادرات الى الامارات حيث بلغت قيمتها 6117112 دينار وفي هذا العام سجلت الصادرات إلى الدول الأسيوية غير العربية انخفاض للعام الثاني على التوالي حيث بلغت قيمتها لهذا العام 6621162 دينار والسبب في ذلك تراجع الصادرات إلى إسرائيل بشكل كبير حيث بلغت قيمتها لهذا العام 5148693 دينار وعلى شكل مغاير سجلت الصادرات إلى مجموعة دول أوروبا الشرقية زيادة في قيمتها لهذا العام حيث بلغت 34181605 دينار والسبب في ذلك زيادة الصادرات إلى رومانيا حيث بلغت قيمتها لهذا العام 11700859 دينار.

في عام 2011وعلى صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات النباتية نلاحظ تزايد الصادرات إلى الدول الأسيوية غير العربية حيث بلغت قيمتها 11214601 دينار والسبب في ذلك يعود إلى زيادة الصادرات إلى تركيا حيث بلغت قيمتها 3397914 دينار .

كذلك هناك زيادة ملحوظة للصادرات إلى الدول الإفريقية العربية حيث بلغت قيمتها 5384078 دينار والسبب في ذلك يعود لزيادة الصادرات إلى مصر حيث بلغت قيمتها 4494657 دينار وشهدت الصادرات إلى الدول أوروبا الغربية ذلك زيادة الصادرات حيث بلغت

قيمتها 8034568 دينار والسبب في ذلك زيادة الصادرات إلى المملكة المتحدة حيث بلغت قيمتها 4971451 دينار وكذلك الزيادة في الصادرات إلى ألمانيا حيث كانت قيمتها لهذا العام 1097641 دينار كذلك وحسب الجدول رقم (3) يلاحظ تزايد الصادرات لدول أمريكا الشمالية حيث بلغت قيمتها لهذا العام 1103703 دينار والسبب في ذلك يعود إلى زيادة الصادرات إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات النباتية الوطنية لعام 2012 هناك تزايد ملحوظ لصادرات إلى الدول العربية الأسيوية حيث بلغت قيمتها 400401296 دينار والسبب في ذلك زيادة الصادرات إلى السعودية حيث بلغت قيمتها لهذا العام 40771843 دينار، بالرغم تراجع الصادرات إلى سوريا والعراق وشهدت الصادرات إلى الدول الأسيوية غير العربية تزايد حيث بلغت قيمتها 20989700 دينار والسبب في ذلك يعود إلى الزيادة في الصادرات إلى تركيا لعام الثاني على التوالي حيث بلغت قيمتها 11149621 دينار وكذلك الزيادة الصادرات إلى إسرائيل حيث بلغت هذا العام 9279176 دينار وعلى نحو مغاير سجلت الصادرات الدول العربية الإفريقية تراجعا ملحوظا حيث بلغت قيمتها لهذا العام 3634018 دينار والسبب في ذلك يعود إلى تراجع الصادرات إلى مصر حيث بلغت لهذا العام 2196343 دينار.

وفي عام 2013 شهدت الصادرات النباتية زيادة ملحوظة إلى الدول العربية الأسيوية حيث بلغت 446233245 دينار والسبب يعود في ذلك لزيادة في الصادرات إلى العراق حيث بلغت قيمتها لهذا العام 124557246 دينار والزيادة الكبيرة في الصادرات إلى دول الخليج حيث بلغت لصادرات إلى السعودية 78237100 دينار والكويت 52050757 وقد انخفضت الصادرات إلى سوريا بشكل كبير حيث بلغت قيمتها لهذا العام 37718801 وذلك لأسباب أمنية وإغلاق الحدود بين البلدين وكذلك شهدت الصادرات النباتية إلى دول أوروبا الشرقية زيادة

ملحوظـة حيث بلغت قيمتها 8245121 دينـار وذلـك بـسبب الزيـادة فـي الـصادرات إلـى روسـيا الاتحاديـة علـى نحـو مغـاير سـجلت الـصادرات إلـى الـدول الأسـيوية غيـر العربيـة تراجعـا فـي الصادرات حيث بلغت قيمتها 17264420دينار، والسبب في ذلك يعود الى راجع الصادرات إلى تركيا بشكل كبير حيث بلغت قيمتها في هذا العام 612936 دينار وذلك بسبب غلق الحدود الأردنية السورية لأسباب أمنية والذي يعتبر المنفذ الأقرب إلى تركيا.

وفـي عـام 2014 احتلـت الـصادرات النباتيـة إلـى الـدول العربيـة الأسـيوية المركـز الأول حيث بلغت قيمتها 5414355682 دينار بزيادة ملحوظة عن العام السابق بالرغم من انخفاض الصادرات إلى العراق والتي كانت قيمتها 109606977 دينار وسبب الزيادة في الصادرات إلى الـدول العربيـة الأسـيوية هو الزيـادة فـي الـصادرات إلـى دول الخلـيج بـشكل عـام وأيـضا شـهدت الـصادرات النباتيـة إلـى دول أوروبـا الـشرقية قيمتهـا لهـذا العـام انخفاضـا حيث بلغت قيمتها لهذا العـام 4093883 دينـار والـسبب فـي ذلـك يعـود إلـى انخفـاض الـصادرات إلـى رومانيـا وهنغاريـا وبلغاريـا وروسـيا الاتحاديـة كمـا انخفـضت الـصادرات النباتيـة إلـى الـدول الأسـيوية غيـر العربيـة بـشكل ملحـوظ حيـث بلغـت قيمتهـا لهـذا العـام 10149097 دينـار ويعـود الـسبب فـي ذلـك إلـى انخفاض الصادرات إلى إسرائيل حيث بلغت قيمتها 9610261 .

أما على الصعيد التوزيع الجغرافي للصادرات النباتية الوطنية لعام 2015 هناك انخفاض واضـح فـي الـصادرات النباتيـة إلـى الـدول العربيـة الأسـيوية حيـث بلغـت قيمتهـا لهـذا العـام 489847961دينار والسبب في ذلك يعود إلى الانخفاض الشديد للصادرات إلى العراق حيث بلغت قيمتها 29050298 دينـار والسبب فـي ذلـك الحالـة الأمنيـة وإغـلاق الحـدود وأيـضا شـهدت الصادرات إلى سوريا انخفاض شديد لنفس الأسباب والتي بلغ قيمتها 26077164 دينار وعلى

نحو مغاير سجلت الصادرات النباتية إلى الدول الأسيوية غير العربية ارتفاعا ملحوظا وذلك السبب زيادة الصادرات إسرائيل والتي بلغت قيمتها 16455196 دينار.

وفي عام 2016 شهدت الصادرات إلى الدول العربية الأسيوية انخفاض ملحوظ للعام الثاني على التوالي لنفس الأسباب السابقة .

ويلاحظ من التوزيع الجغرافي للصادرات النباتية الأردنية أن معظم الصادرات النباتية تذهب إلى الدول العربية الأسيوية بتحديد دول الخليج والدول المجاورة وهذا يعود إلى قلة تكاليف النقل وزيادة التبادل التجاري بين هذه الدول وهذا ينسجم مع النموذج الأساسي للجاذبية والذي يخلص الى ان مستوى الصادرات يتأثر إيجابا مع حجم الاقتصاد وسلبا مع المسافة. (kan,2008)

الجدول رقم (3)

التوزيع الجغرافي لصادرات المملكة النباتية بالدينار الأردني

الدولة / السنة	الدولة الاسكندينافية	دول أوروبا الشرقية	دول أوروبا الغربية	الدول الإفريقية الغير عربية	الدول العربية الإفريقية	الدول الآسيوية الغير عربية	الدول الآسيوية العربية	أمريكا الجنوبية	أمريكا الشمالية	دول اقيانوسيا
2007	504574	11997462	7259432	30842	762735	14954254	254065139	---	675495	58673
2008	497157	19117457	6170102	33164	1534625	21857469	270465099	---	610578	70523
2009	374341	29871808	6407719	21288	3002395	12370137	266537576	---	1024747	39424
2010	289406	34181605	4489072	16360	3013399	6621162	328422001	---	773234	160832
2011	608680	38925106	8034568	28689	5384078	11214601	365699543	6886	1103703	159100
2012	692158	30121214	9190045	6722	3634018	20989700	400401296	---	1755588	220071
2013	526279	8245121	8041710	50247	3219034	17264420	446233245	---	1645130	332520
2014	563626	4093883	11729529	69385	2888019	10149097	514355682	---	2021650	414835
2015	897359	1858861	11493874	80010	2957151	17203106	489847961	---	2692308	393730
2016	1385213	3105026	9862126	78863	2062590	13475915	390327042	55461	3402388	616658

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة للسنوات 2007-2016

المبحث الثاني

الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري جزءا من ميزان المدفوعات وكمؤشر لقوة الاقتصاد وهو سجل يسجل فيه الحقوق والديون بين البلد والعالم الخارجي، وله أهمية في إعطاء صورة لهيكل البلد واستقراره والخلل فيه يعتبر مشكلة أساسية في زيادة الديون الخارجية وتراجع الاحتياطات من العملات الأجنبية، وان تحقيق الصادرات الأردنية زيادة ملموسة في السنوات الأخيرة لا يستطيع مواجهة الزيادة الكبيرة في حجم المستوردات مما يعتبر سببا في بقاء الميزان التجاري في حالة عجز مؤثر على التركيب الهيكلي للاقتصاد.

ويتميع الأردنبموقع استراتيجي وبأمن واستقرار متميزين في المنطقة مما يجعله مركزا لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية في مختلف القطاعات، ويعطيه ميزة تنافسية على العديد من دول المنطقة، ومما يعزز من تميز الأردن في المنطقة اهتمام ودعم القطاع الزراعي من قبل الحكومة ووضع التشريعات العديدة المنظمة لعمله، إضافة إلى وضع الاستراتيجيات وخطط العمل والسياسات الهادفة لتطوير القطاعات الزراعية.

مفهوم الميزان التجاري :

يعرف بأنه رصيد العلميات التجارية أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا (يونس، 2007).

كما عرفه (دراوسي 2006) هو سجل فيه كافة العمليات الخاصة بانتقال سلع من ملكية المقيمين إلى ملكه غير المقيمين وتقيد قيمتها في عمود دائن، والعمليات الخاصة بانتقال سلع من ملكية غير المقيمين تقيد قيمتها في عمود مدين سواء أكان ذلك بمقابل ام بغير مقابل.

ويعرف على انه سجل يسجل فيه المدفوعات الناتجة عن التدفق السلعي فقط من والى الخارج في صورة صادرات سلعية منظورة وواردات سلعية منظورة حيث سجل حصيلة الصادرات السلعية في الجانب الدائن في الميزان بينما سجل مدفوعات الواردات في الجانب المدين من الميزان.(رزق، 2010).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن صياغة تعريف الميزان التجاري هو : مقياس يعكس القوة التنافسية للبد ويمثل الفرق بين قيمة واردات دولة معينة وقيمة صادراتها خلال فترة زمنية معينة.

لقد اختلف الاقتصاديون والمفكرون في تحليلهم للعجز في الميزان التجاري فمنهم من اعتبر العجز في الميزان التجاري أمرا غير مقلق بالنسبة للدول في مراحلها الأولى من توجهها نحو التنمية الاقتصادية فالدول النامية تضطر اللجوء للتمويل الخارجي كي تتمكن من استيراد الآلات والمعدات الإنتاجية والسلع الوسيطة اللازمة لتنفيذ الاستثمارات والاستمرار في نجاحها في تحقيق طموحاتها نحو التقدم الاقتصادي وهذا أمر طبيعي على اعتبار أن الاستثمارات تساهم في تحسين وتزايد الصادرات بمعدلات اكبر من معدلات النمو في المستوردات فيتلاشى الاختلال في ميزان المدفوعات، ولكن التجارب التي مرت بها الدول أثبتت أن العجز في موازين هذه الدول مقلق على الرغن من إتباعها طرق التنمية (الخفاجي، 2005).

هذا وينقسم الميزان التجاري قسمين (هجيرة، 2012) كالأتي :

1- الميزان التجاري السلعي :

ويضم كافة السلع التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (الصادرات، الواردات) من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية.

2- الميزان التجاري الخدمي :

ويضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول غير الملموسة (النقل، السياحة ، التامين دخول العمل عوائد رأس المال).

الميزان التجاري الأردني

لقد أكدت الدراسات الاقتصادية السابقة أن العجز في الميزان التجاري الأردني مزمن ويحتاج إلى فترات طويلة وإجراءات جادة وسياسات تجارية مدروسة وفعالة لتخفيضه والحد منه عن طريق التأثير على الصادرات بكافة أنواعها بشكل مستقل عن المستوردات لان الصادرات تأثر بشكل مباشر على لميزان التجاري ومن بيانات الجدول رقم (4) للفترة (2007-2016) يتضح أن الميزان التجاري الأردني عانى عجز هيكليي خلال فترة الدراسة بسبب هيمنة الواردات على الصادرات فقد بلغت نسبة الصادرات والمستوردات (47.04%) في عام 2007 وبلغ عجز الميزان التجاري(4574.2) مليون دينار ويرجع السبب إلى زيادة قيمة المستوردات وفي عام 2008 ارتفع العجز في الميزان التجاري بشكل ملحوظ ويرجع السبب الرئيسي إلى زيادة المستوردات والبالغة (10717.4) مليون دينار على مستواها في عام 2007.

وفي عام 2009 حقق عجز الميزان التجاري تحسنا ملحوظا بسبب انخفاض المستوردات إلا أن عجز الميزان التجاري ارتفع في عام 2010 ليصل إلى (4823.8) مليون دينار بالرغم من زيادة الصادرات الذي بلغ (4990.1) مليون دينار والسبب يعود إلى زيادة المستوردات لهذا العام.

لقد ارتفع عجز الميزان التجاري في الأعوام 2011-2014 بشكل ملحوظ حيث وصل عام 2014 إلى (8495.6)مليون دينار بالرغم من انخفاض نسبة الصادرات إلى المستورات حيث وصلت أدناها 40% في عام 2015 .

وفي عام 2015 و2016 حقق العجز تحسننا ملحوظا ويرجع السبب إلى انخفاض قيمة المستوردات حيث ساهم انخفاض أسعار المحروقات عالميا والذي انعكس على أسعار المواد الغذائية إلى تخفيض قيمة المستوردات وبالمقابل جاءت أداة الصادرات الوطنية متواضعا بشكل ملحوظ.

الجدول رقم (4)

الميزان التجاري الأردني بالمليون

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الميزان التجاري	-4574.2	-5084.4	-4448.8	-4823.8	-6261.7	-7486.6	-8270.1	-8495.6	-7336.2	-6761.5
الصادرات	4063.6	5633	4526.3	4990.1	5684.5	5599.5	5617.9	5953.6	5561.4	5331.4
المستوردات	8637.8	10717.4	8975.1	9813.9	11946.2	13086.1	13888	14449.2	12897.6	12092.9
نسبة الصادرات إلى المستوردات	0.470444	0.525594	0.504318	0.508473	0.475842	0.427897	0.404515	0.412037	0.4	0.44087

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة للسنوات 2007–2016 والنسب حسبت من قبل الباحث

رؤية صندوق النقد الدولي لمشكلة العجز في الميزان التجاري :

يرى صندوق النقد الدولي إن السبب الرئيسي لوجود عجز في الميزان التجاري الأردني هو وجود إفراط في الطلب الكلي ناجم عن إخطاء في السياسات الاقتصادية، وان استعادة التوازن إلى الميزان التجاري ستحقق من خلال حزمة من إجراءات التثبيت الاقتصادي، والتي تتطلب الحد من سرعة نمو الإنفاق العام عن طريق إلغاء الدعم الحكومي للسلع والحد من تقديم الخدمات العامة وتجميد الأجور تخفيض سرعة نمو الائتمان المحلي وزيادة أسعار الخدمات والمنتجات العامة زيادة أسعار الفائدة وزيادة الضرائب غبر المباشرة، ولا بد من تحسين كفاءة الإنتاج من خلال إزالة التشوهات السعرية وتوفير الحوافز الضرورية للاستثمار والادخار المحلي والأجنبي عن طريق تعديل قانون تشجيع الاستثمار وقانون ضريبة الدخل.(عقل،1999)

بل يرى الصندوق أن التوازن الخارجي يتطلب خلق مناخ استثماري مناسب عن طريق رفع القيود عن التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة(طاهر، 1996)، أي أن الوصفة التي يضعها صندوق النقد الدولي هي اعتماد برنامج يهدف إلى تخفيض الطلب المحلي (سياسة انكماشية) وتشير بعض الدراسات إلى أن السياسات الإصلاح الاقتصادي المدعومة من الصندوق والبنك الدوليين لم تستطع تخفيض معدل نمو العجز التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنها لم تنجح في رفع إسهام الصادرات الوطنية في الناتج المحلي الإجمالي.

من في رفع الصادرات في إسهام الوطنية في الناتج المحلي الإجمالي وأشارت بعض الدراسات إلى أن البديل الرئيسي للبرامج المدعومة من صندوق النقد الدولي يتمثل في ضرورة التشجيع على توجيه الائتمان نحو الصناعة الوطنية والتخفيف من حدة السياسات المالية والنقدية الانكماشية عن طريق توجيه الاستثمار نحو المشروعات التنموية المحلية، مما يساعد على رفع مستوى الطلب الفعال وبالتالي الدخل الحقيقي(الوزني، 1997).

المبحث الثالث

مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد والاستثمارات (الأجنبية والوطنية)

المطلب الأول

مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الأردني

أولا : مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الرئيسة، كونه يعتبر احد المصادر الرئيسة لإشباع الحاجات المتزايدة للسكان، ومع تنامي القطاعات الاقتصادية وتطورها يبقى القطاع الزراعي ذو أهمية كبرى في الأردن وذلك برغم انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فالقطاع الزراعي هو مصدر لتوفير فرص عمل لنسبة كبيرة من السكان ومساهمته في تطوير القطاعات الأخرى خاصة القطاع الصناعي بالإضافة إلى مساهمته في تنمية الاقتصاد الأردني بالمجمل من خلال تصدير الفائض من الإنتاج إلى الخارج والحصول على النقد الأجنبي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية.

والجدول (5) يوضح الناتج المحلي الزراعي (القيمة المضافة) ومساهمته القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من عام 2007 إلى عام 2012 وبالأسعار الجارية حيث يمكن ملاحظة انخفاض المساهمة القطاعية للقطاع الزراعي فقد كانت في عام 2007 تشكل ما نسبته 2.5% من الناتج الإجمالي ثم انخفضت في العام التالي إلى 2.4 % ثم بات بعد ذلك في ارتفاع حتة وصلت إلى 2.9% في عام 2011 وهذه النسب إذا ما قورنت بسنوات ما قبل الدراسة (أي قبل عام 2007) تشكل نسبا متدنية لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

فالبيانات الإحصائية لدائرة الإحصاءات العامة أشارت إلى أن القطاع الزراعي كان يساهم بنسبة وصلت إلى 14.4% في عام 1971 ثم انخفضت إلى 8.3% في عام 1975.

بالإضافة إلى الانخفاض في المساهمة القطاعية يمكن الملاحظة من خلال الجدول الانخفاض في القيمة المطلقة، أن ذلك الانخفاض للسنوات المذكورة والسنوات اللاحقة قد يعزى جزئيا إلى شح الأمطار وانخفاض نسبة الهطول أضف إلى ذلك إلى تزامنها مع اتخاذ بعض الإجراءات مثل تحرير التجارة في السلع الزراعية وإلغاء الإعانات الزراعية وخفض الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية والقضاء على الحواجز التجارية غير الجمركية، كذلك قد يعزى إلى أن قطاع الخدمات قد أصبح بمرور الوقت يحظى بنسبة مساهمة مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى غير الزراعة في الناتج المحلي وهذا يعود ما اشرنا إلى اعتماد الزراعة على مياه الأمطار التي تكون متذبذبة من موسم لآخر مما أدى إلى هجرة العاملين والأسر الزراعية إلى المدن والعمل ضمن القطاعات الاقتصادية الأخرى وبخاصة قطاع الخدمات.

إن خطورة ذلك الانخفاض سواء في المساهمة القطاعية أو حتى في القيمة المطلقة لا يقاس فقط من الناحية الاقتصادية على الرغم من أن التنمية الاقتصادية هي الأساس لأي تنمية ريفية متكاملة بل أنها المولد الرئيس لفرص العمل والدخل في المناطق الريفية بل أن الخطورة تنبع من أهمية ودور الزراعة في إبطاء الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية مما يؤدي إلى تفاقم مشاكل الفقر والبطالة فيها أضف إلى ذلك إلى دور الزراعة في الحفاظ على الموارد الطبيعية (الأرض والمياه والغطاء النباتي) ومنع تدهورها.

جدول الناتج المحلي الزراعي والمساهمة القطاعية له في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالمليون دينار .

جدول رقم (5)

الناتج المحلي الزراعي والمساهمة القطاعية له في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالمليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الزراعي	مساهمة القطاع الزراعي
2007	12131.4	307.1	%2.5
2008	15593.4	376.8	%2.4
2009	16912.2	459.5	%2.7
2010	18762	560.9	%2.7
2011	20476.6	598.3	%2.9
2012	21965.5	604.5	%2.7

المصدر : الإحصاءات العامة البيانات السنوية

أما إذا تم مقارنة تطور القيمة المضافة مع التطور الديمغرافي في الأردن نجد أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي كان في حالة تذبذب ومن خلال الجدول (6) والذي يبين القيمة المضافة للقطاع الزراعي وعدد السكان في الأردن والذي شهد زيادة ملحوظة خلال فترة الدراسة والذي ارتفع 5.723 مليون نسمة الى أن وصل في عام 2012 إلى 6.388 مليون نسمة يمكن ملاحظة ارتفاع في نصيب الفرد في الفترة الواقعة من عام 2007 إلى عام 2012 حيث ارتفع من 53.7 دينار إلى 94.6 دينار أردني .

الجدول (6)

نصيب الفرد من الناتج الزراعي (القيمة المضافة) بالدينار الأردني

العام	القيمة المضافة	عدد السكان	حصة الفرد من الناتج الزراعي
2007	307.1	5.723.000	53.7
2008	376.8	5.850.000	64.4
2009	459.2	5.980.000	76.8
2010	560.9	6.113.000	91.7
2011	588.9	6.249.000	94.2
2012	604.5	6.388.000	94.6

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة

ثانيا : مساهمة القطاع الزراعي في توفير فرص عمل

للقطاع الزراعي دور كبير في توفير فرص العمل وتقليص نسب البطالة وبالأخص في المناطق الريفية وقد أدت الزيادة في أعداد السكان في الأردن ودخول أعداد كبيرة من الأطفال من عمر 15 عاما إلى سوق العمل وانخراطهم في الأعمال المختلفة أدى ذلك إلى الزيادة في أعداد القوى العاملة،ونتيجة لما لحق بالقطاع الزراعي من تراجع فقد قام العديد من أبناء المزارعين الأوائل بالهجرة والرغبة في التحصيل العلمي المهني في مجالات غير المجال الزراعي، حيث اعتبر هؤلاء أن العمل في القطاع الزراعي متعب ومتدني الأجور وقليل الجدوى ولا يحتاج إلا إلى مهارات متواضعة يمكن تأمينها من خلال العمالة الوافدة.

ويرجع الانخفاض في أعداد العاملين في القطاع الزراعي في احد مسبباته إلى استخدام المعدات والآلات الزراعية المتطورة تكنولوجيا مما أدى إلى الهجرات الداخلية من الريف إلى المدن والهجرات الخارجية كذلك إلى دول الخليج العربي ودول العالم ككل، فشح الأمطار يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية لدى المزارع وبالتالي انخفاض دخله مما يجعله يفكر في ترك العمل في الزراعة والاتجاه إلى العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

أما بالنسبة للعمالة الوافدة فكما هو معلوم فان العمالة الوافدة أخذت بالازدياد المتسارع منذ أوائل السبعينات حتى وقتنا الحاضر فالسوق الأردني مرسل ومستقبل للعمالة فهو يصدر قوى عاملة ذات تعليم مرتفع ويستورد عمالة من ذوي التعليم والمهارات المتواضعة للعمل في بعض القطاعات مما ساهم في ازدياد معدلات البطالة في الأردن وخاصة في بعض الفئات المعنية والمهارات التي يتوفر منها فائض من الأردنيين في سوق العمل الأردني.

والجدول التالي يبين أعداد العمالة الوافدة في الأردن العاملة في القطاع الزراعي خلال الفترة 2007–2016

الجدول (7)

أعداد العمالة الوافدة في الأردن العاملة في القطاع الزراعي خلال الفترة (2007–2016) بآلاف

السنة	أعداد العمالة الوافدة العاملة في القطاع الزراعي
2007	70476
2008	75467
2009	92767
2010	83652
2011	89214
2012	85880
2013	88605
2014	108406
2015	97394
2016	91363

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة للسنوات 2007–2016 ،النشرات الفصلية

حيث يلاحظ من خلال الجدول سيطرة العمالة الوافدة على سوق العمل الزراعي في الأردن، حيث نجد أن تلك الأعداد في حالة متزايدة في كل عام وقد يرجع ذلك في احد مسبباته

إلى توجه الكثير من الأيدي العاملة الأردنية إلى العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى والتي تعد من وجهة نظرهم ذات أجور أعلى، كذالك فان الأجور في القطاع الزراعي تعتبر متدنية نوعا ما وهذه الأجور يقبل بها العامل الوافد بسبب ارتفاع أسعار الصرف للدينار الأردني كما أن العامل الوافد يستطيع العيش في المزارع النائية بعيدا عن الأهل بعكس العامل الأردن، أضف إلى ذلك إلى التقلبات السياسية في الدول العربية والتي جعلت من الأردن وما يتمتع به من استقرار سياسي واجتماعي هدفا لتلك العمالة.

ثالثا : مساهمة القطاع الزراعي في الأمن الغذائي :

يعكس الأمن الغذائي قدرة الدولة بمواردها الطبيعية والمالية على تامين الاحتياجات الغذائية الكمية والنوعية لمواطنيها وإيصالها لهم في الوقت المناسب في أماكن تواجدهم مهما كانت أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية أي وصولها إلى الفقراء وتمكينهم من الحصول على احتياجاتهم الغذائية.

وبحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) فان الأمن الغذائي هو توفر الإمكانات المادية والاقتصادية والاجتماعية لكافة البشر في الحصول على الغذاء الكافي والصحي الذي يؤمن العناصر الغذائية الضرورية للقيام بفعاليات الحياة الصحية(منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2013).

وكما هو معلوم فان الأردن يعاني من شح في موارده المائية والأراضي الصالحة للزراعة مع زيادة في عدد السكان مما سبب في ارتفاع الطلب على الغذاء وارتفاع في أسعار المواد الغذائية، ومن هنا فان توافر مخزون استراتيجي من السلع الغذائية يضمن استقرار الأسعار واستمرار تدفق تلك السلع إلى السوق المحلية بما يحقق الأمن الغذائي للأردن.

وهناك عدد من الظروف الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على الأمن الغذائي في الأردن مثل الهجرات القسرية، والظروف السياسية في المنطقة العربية وغيرها من العوامل التي أدت إلى تغيرات سكانية غير منتظمة ، بالإضافة للعوامل الديمغرافية والتي تشمل عدد السكان والهجرات من الريف إلى الحضر بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تمت الإشارة إليها وهي نقص الموارد الزراعية.

وتشير نشرة الإحصاءات العامة والمتعلقة بالميزانية الغذائية لعام 2011 إن الأردن مكتف غذائيا من الزيتون وزيت الزيتون والبندورة والحليب الطازج وبيض المائدة، إلا انه يعاني من فجو غذائية بالنسبة المحاصيل الحبوب وبالأخص القمح والشعير والتي تكفي كمياتها للاستهلاك المحلي حيث تشير البيانات إلى اعتماد الأردن بشكل كلي على المستوردات من القمح حيث استورد ما نسبته 98% عام 2011 93.3% بالنسبة للشعير، وهذا ما يبنيه الجدول(8) .

الجدول (8)

نسبة الاكتفاء الذاتي لعدد من المحاصيل لعام 2011

المحصول	الإنتاج (بالطن)	الواردات (بالطن)	الصادرات (بالطن)	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)
الشعير	29.285	447.332	0	6.1
القمح	19.801	1.076.650	508	1.8
زيت الزيتون	19.447	6	799	104.3
البندورة	777.820	172	434.806	226.6
لحوم الدجاج	190.483	48.481	17.451	86
حليب الأبقار والضان والماعز	306.936	0	0	100
بيض المائدة	51.733	819	3.326	105.1
الأسماك	1.075	37.983	2.766	3
الزيتون	131.847	5	3.972	103.1
لحوم الماعز	3.795	50	7	98.9

المصدر : النشرة الغذائية للإحصاءات العامة 2012

رابعا : مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية :

أما بالنسبة للتجارة الخارجية فكما هو معلوم فالتجارة الخارجية في أي دولة تعكس مستوى النشاط الاقتصادي فيها، وتعد من المتغيرات التي تؤثر في جانبي العرض والطلب، إذ أنها تعطي صورة واضحة عن الإنتاج في كافة القطاعات الاقتصادية كما أنها تعكس جانب الاستهلاك المحلي ونسبة الواردات منه وهي بذلك تشكل حافزا على النمو الاقتصادي كما تعد وسيلة رئيسية لإحداث تعاون اقتصادي بين الدول.

ويحتل القطاع الخارجي أهمية كبيرة في الأنشطة الاقتصادية الأردنية كون الأردن بلد صغير والقاعدة الإنتاجية لاقتصاده لا تحقق الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي من السلع، فلجا إلى الاستيراد على نطاق واسع لسد حاجاته، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول (9) والذي يبين الصادرات والمستوردات الزراعية والميزان التجاري بالمليون دينار خلال الفترة من عام 2007–2016 فقد شهدت الصادرات الأردنية تطورا ملحوظا فقد بلغت عام 2007 ما يقارب 404115 مليون دينار إلى أن وصلت في عام 2016 الى 736932 مليون دينار ويعزى جزء من هذا الارتفاع إلى إقامة مشاريع زراعية على نطاق تجاري واسع إضافة إلى إزالة العوائق السياسية أمام الصادرات الزراعية الأردنية للأسواق التقليدية والجديدة مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي أضف إلى ذلك انضمام الأردن لبعض الاتفاقيات التجارية مثل منظمة التجارة العالمية وتوقيع عدد من الاتفاقيات لتبادل السلع مع العديد من الدول وبالأخص دول الخليج العربي، أما بالنسبة للمستوردات الزراعية فقد فاقت بكثير الصادرات الزراعية في مجمل سنوات الدراسة فقد بلغت في عام 2007 ما يقارب 1321923 مليون دولار إلى أن وصلت في عام 2015 إلى ما يقارب 2.292443 مليون دينار، ويعود ذلك إلى زيادة الطلب المحلي وعدم قدرة الإنتاج المحلي على تلبية احتياجاته ، أضف إلى ذلك انخفاض القيود والرسوم الجمركية كنتيجة لانضمام الأردن

لعدد من اتفاقيات التجارة الحرة وعدد من الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية والأجنبية، كذلك ارتفاع مستوردات مستلزمات الإنتاج كالبذار والأسمدة وغيرها، أما بالنسبة للميزان التجاري الزراعي فكما هو معلوم فانه يعتبر مؤشرا يعتمد عليه في تخطيط التجارة الخارجية والاطلاع إلى إمكانيات الدولة وطاقتها الإنتاجية ويلاحظ من الجدول حالة العجز الدائم حيث أن حجم المستوردات الزراعية دائما تزيد عن حجم الصادرات الزراعية مما يدل على أن القطاع الزراعي يعيش في حالة عجز عن تلبية الاحتياجات من السلع الزراعية وبالتالي عدم تحقيق الأمن الغذائي والذي بدوره يشكل الأساس في الأمن السياسي والاجتماعي حيث يلاحظ أن العجز في الميزان التجاري الزراعي (الفجوة الغذائية) قد شهدت زيادة كبيرة .

حيث أن استمرار هذا العجز في الميزات التجاري الزراعي يخالف خطط التنمية والتي تسعى إلى رفع الإنتاج الزراعي لتغطية الطلب المحلي وتصدير الفائض إلى الخارج أضف إلى ذلك ما يؤديه ذلك العجز من تبعية وارتباط القرار السياسي للدولة في بعض الأحيان بالوضع الغذائي المحلي.

الجدول (9)

الصادرات والمستوردات الزراعية

السنة	الصادرات الزراعية	المستوردات الزراعية
2007	404.115	1.321923
2008	507.288	1.734528
2009	513.185	1.488783
2010	693.13	1927.58
2011	795.28	2369.16
2012	864.39	2587.52
2013	893.304	2.407462
2014	966.857	2.630737
2015	920.127	2.292443
2016	736.932	

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة للسنوات 2007-2016

المطلب الثاني

الاستثمار الزراعي (الأجنبي والوطني) في الأردن

حقق قطاع الزراعة في الأردن نسبة نمو عالية بفضل التوسيع في مناطق الزراعية المروية، وقد ساهمت عدة عوامل في تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار في هذا القطاع منها : إقامة مشاريع زراعية على نطاق تجاري واسع إضافة إلى إزالة العوائق الأساسية أمام الصادرات الزراعية الأردنية للأسواق التقليدية والجديدة مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي يساهم القطاع الزراعي بما نسبته 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل فيه 32% من مجموعة القوى العاملة، وتشكل الصادرات الزراعية 11% من مجموع صادرات المملكة، يذهب 92% منها إلى الأسواق العربية خصوصا الإمارات العربية المتحدة، الكويت، سوريا قطر (مؤسسة تشجيع الاستثمار، 2013).

ويمتلك الأردنمجموعة من المميزات والتي تساعد على استقطاب الاستثمارات الزراعية سواء كانت المحلية أو الأجنبية ومن هذه المميزات (وزارة الزراعة الأردنية) :

1. تنوع المناخ مما يؤدي إلى الإنتاج في أوقات مختلفة من العام وإمكانية إنتاج محاصيل معينة خارج أوقاتها في ظل الظروف الطبيعية وكذلك استمرار الإنتاج على مدار العام من نفس المحصول إذ يمكن إنتاجه في الأغوار والمرتفعات والمنطقة الشرقية دون فترات تداخل طويلة.
2. أساليب الإدارة الجيدة للمحاصيل والتي تشمل المكافحة المتكاملة والبيولوجية والزراعات لعضوية.
3. وجود الكوادر الفنية المدربة والمؤهلة تأهيلا عمليا وعلميا عال يمكنها من الاستجابة بسرعة إلى التغيرات التقنية في القطاع وتطويعها وتبنيها بسهولة ويسر.

4. الميزة النسبية التي يتمتع بها الإنتاج الزراعي الأردني عن غيره من الدول المجاورة ذوات المناخ والطبيعة المشابهة ، يعطي المنتجات الأردنية ميزة تفضيلية عن بقية الدول المجاورة بتوفر إمكانيات النقل البري.

5. قرب الأردن من أماكن الاستهلاك الرئيسية سواء في الخليج العربي أو الأسواق الأوروبية قياسا بالمنتجين الآخرين الرئيسيين في الدول المنافسة.

6. المناخ الاستثماري السائد في الأردن وخصوصا للقطاع الزراعي ، إذ أن الأردن من الدول القلائل التي لا تفرض ضرائب على الدخول من المتأتية من العملية الإنتاجية الزراعية ولا أية ضرائب على الموارد الزراعية بالإضافة إلى الإعفاءات الأخرى التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار المتضمن إعفاء كافة مستلزمات الإنتاج والآليات ومعدات أي مشروع استثماري من الرسوم والضرائب.

7. الأسواق الجديدة والفرص التصديرية المفتوحة أمام القطاع الزراعي، وقد ازدادت هذه الفرص من خلال الشراكة الأردنية الأوروبية والاتفاقيات الثنائية والجماعية التي عقدتها الحكومة مع الدول والمجموعات الاقتصادية مثل منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية.

8. توفر البنية التحتية المناسبة سواء في شبكات الطرق الزراعية والثانوية والدولية، وارتباط الأردن بشبكة من الخطوط الجوية مع العديد من الدول وشبكات الاتصالات والمعلوماتية.

9. الطلب المتزايد على منتجات القطاع الزراعي،ـ إضافة إلى عوامل الطلب التقليدية المتمثلة في الزيادة السكانية والنمو في الدخل، وعليه من خلال تركيز الحكومة على

تنشيط القطاع السياحي فان هذا يخلق طلبا على سلع زراعية معينة لمواجهة احتياجات السياح القادمين إلى البلاد.

10. إنتاج محاصيل خضروات، وفواكه وغيرها من المحاصيل ذات قيمة عالمية ومواصفات تتفق مع مواصفات الأسواق العالمية وهنا يبرز مجالات الزراعة العضوية كخيار استثماري رائد مهم.

أما فيما يخص بالجانب التشريعي فقد تم إقرار عدد من القوانين التي تشجع الاستثمارات المحلية أو الاستثمارات الأجنبية ومنها قانون تشجيع الاستثمار رقم 16 لسنة 1995 وتعديلاته لعام 2000 فهو يعد منافسا لما تضمنه من مزايا وحوافظ وضمانات لقوانين الاستثمار على مستوى الإقليم، حيث يقدم الإعفاءات الجمركية والضريبية للمشاريع الاستثمارية ضمن قطاعات الصناعة، الزراعة، الفنادق، المستشفيات، النقل البحري والسكك الحديدية، مدن التسلية والترويج السياحي، مراكز المؤتمرات والمعارض، بالإضافة إلى قطاع خدمات استخراج ونقل وتوزيع المياه والغاز والمشتقات النفطية بخطوط الأنابيب.

ويلاحظ الجدول (10) سيطرة الاستثمار المحلي في القطاع الزراعي على الاستثمار الأجنبي المباشر ونلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي عام 2007 بلغت قيمته 4.050 مليون دينار أردني بنسبة وصلت 31% من الاستثمار المحلي ووصل إلى أعلى قيمة له في عام 2012 حيث بلغ 7.950 مليون دينار وبنسبة وصلت 48% من الاستثمار المحلي .

الجدول (10)

الاستثمارات الأجنبية والمحلية الواردة إلى القطاع الزراعي في الأردن بالمليون دينار

العام	الاستثمار الأجنبي الزراعي	الاستثمار المحلي	نسبة الاستثمار الأجنبي الاستثمار إلى المحلي
2007	4.050.000	13.110.970	%31
2008	682.000	12.284.000	%6
2009	1.095.000	39.023.000	%3
2010	2.500.000	21.158.075	%12
2011	800.000	40.666.819	%2
2012	7.950.000	16.714.400	%48

المصدر: مؤسسة تشجيع الاستثمار

الفصل الرابع

منهجية الدراسة واختبار الفرضيات والنتائج

منهجية الدراسة:

قام الباحث من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي يتم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً تبيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

الاختبارات المستخدمة:

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل، وخاصة بعدما نشر Nelson &Plosser (1982) دراستهما التي أكدا فيها أن معظم السلاسل الزمنية المالية للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary)، وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك ستقوم الدراسة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller) وفليبس بيرون (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة.

وتسعى الدراسة الحالية للحصول على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المشمولة في الدراسة، لذلك تم تطبيق أحد اختبارات التكامل المشترك (Co-Integration Test) الذي سيظهر وجود علاقة طويلة الأجل أم لا، وعند التثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية فيمكن الكشف عن ما إذا كان لديها اتجاه (Trend) أم لا، والمتوفرة ضمن أشكال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاه أم لا، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، وإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى نأخذ الفرق الأول ويعاد اختبار الاستقرار مرة أخرى، فإذا لم تكن مستقرة نأخذ الفرق الثاني وهكذا، إلى أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالاستقرار، وعادة لا يتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا بفترات إبطاء أعلى من الدرجة الأولى، لذلك فإن اختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا تكون مناسباً لإظهار استقرار السلاسل الزمنية، لذلك ستستخدم هذه الدراسة أحد أشكال الاختبار الذي يوفر فترة إبطاء أعلى مثل (Augmented Dickey-Fuller) و(Phillips &Perron).

اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

غالباً ما تتسم البيانات الاقتصادية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحيباني، 2007)، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order1) أي I(1).

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي I(2) وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي (I(0))، بشكل عام فإن السلسلة (X_t) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d)، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi et al., 2000).

وقد وضحت عدد من الدراسات منها دراسة Nelson and Polsser (1982) أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قامت بها Stock and Watson (1989) أن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة. وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية، والتي من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي، 2005). ويوجد هناك عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها طريقة Phillips and Perron (1988)(PP). واختبار ديكي فوللر المطور (Augmented Dickey-Fuller)(ADF) وقد يختلف (PP) عن (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير العلمي (Nonparametric Correction) ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن.ويستخدم لاختبار استقرار المتغيرات المستعملة عبر الزمن (Gujarati & Porter, 2009)،والاختبارات التقليدية، لاستقرار السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية.

طرق علاج عدم الاستقرار في بيانات السلسلة الزمنية:

ولتجنب الآثار التي تنعكس على عدم استقرار وسكون السلسلة الزمنية يجب معالجة استقرارها عن طريق إحدى المعالجات المعروفة مثل طريقة الفروق وطريقة التحويل اللوغريتمى وغيرها.

ومن أهم طرق تحقيق استقرار السلسلة الزمنية هي طريقة الفروق وتقوم هذه الطريقة على مبدأ طرح القيم بعضها من البعض الآخر وغالبا نتيجة هذه العملية الحصول على بيانات قيمتها اصغر من البيانات الأصلية وهذا يعنى تقليل التبادل، وهذه الطريقة تكون صالحة لمجموعة من البيانات على خلف الطرق الأخرى التي تضع قيوداً على البيانات فمثل التحويل اللوغريتمى استخدامه يشترط عدم وجود قيم سالبة في البيانات، عموما طرقة الفروق من اكثر الطرق استخداماً في البيانات بشكل عام وفي بيانات السلاسل الزمنية بشكل خاص(فندل،2005).

اختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test):

تحليل التكامل المشترك الذي تم تقديمه من قبل Engel and Granger (1987) يقدم دعماً للنظرية الاقتصادية من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار إحصائي، فمن منظور اقتصادي فإن بعض المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي، لذا فإن تحليل التكامل المشترك يعد أحد الأدوات المهمة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، إضافة على ذلك فإنه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير المستقرة وتلك التي تتسم بالثبات.

إذن فإن التكامل المشترك تصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين (X_1Y_1) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين

قيمتيها ثابتة عبر الزمن، حيث إن العلاقات الطويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بتقييم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة، وتتطلب حدوثه الحالة التي تكون السلسلتان (X_1Y_1) متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدة، والبواقي الناجمة عن تقديم العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر، لذا تحقيق التكامل المشترك بين المتغيرين يجب توفير الشرط التالي. ويلاحظ أن (U_t) متمثلاً الحد العشوائي يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل.

ومما سبق نجد أن التكامل المشترك هو التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل. فلو أن هناك متغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير.ولإجراء هذا الاختبار يجب أن تكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة جميعها متكاملة من نفس الرتبة، فلقد أشارت نتائج اختبارات استقرار البيانات إلى أن جميع متغيرات الدراسة قد استقرت عند الفرق الثاني، مما يعني تكاملها من الدرجة الثانية، أي أن هناك احتمالية لوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. ويعتمد اختبار التكامل المشترك على الفرض الصفري القائل بوجود (r) أو أقل من متجهات التكامل المشترك، وقد طور جوهانسن اختبارين إحصائيين لفحص التكامل المشترك بين مجموعة من المتغيرات، وهما كالتالي:

(1) Trace Test:

$$\lambda_{Trace}(r) = -T\sum_{r+1}^{P} \ln(1-\lambda_i) \qquad (1)$$

(2) Maximal Eigen Value Test:

$$\lambda_{max}^{(r,\, r+1)} = -T_{\,Ln}\,(1-\lambda_{r+1}) \qquad (2)$$

حيث:

T: عدد المشاهدات.

P: عدد المتغيرات.

λ: القيم المقدرة لخصائص الجذور (قيم إيجن المحسوبة).

R: عدد متجهات التكامل المشترك.

اختبار السببية (Granger Causality Test):

الطريقة الأكثر شيوعا لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرين هو اختبار جرا نجر للسببية التي اقترحها جرا نجر (1969). يشير جرا نجر على إن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل، وبالتالي نستنتج إن عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني عدم وجود علاقة سببية بينهما، وطبقاً لجرانجر إذا كان لدينا سلسلتان زمنيتان تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن ، وهما في هذه الدراسة الصادرات الزراعية والميزان التجاري الأردني وبناء على ما سبق يتطلب الاختبار تقدير معادلات الانحدار الذاتي التالية:

$$X_t = \sum_{i=1}^{n} \propto iYt - i + \sum_{j=1}^{n} \beta jXt - j + \mu 1t \ldots\ldots (3)$$

$$Y_t = \sum_{i=1}^{m} (i\,Yt - 1 + \sum_{j=1}^{m} \delta j\; Xt - j + \mu 2t \ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث يفترض أن $\mu 1t$ و$\mu 2t$ هي غير مرتبطات مع بعضهم ، سببية جرا نجر تعني إن لتبطئ المتغير Y تأثير على Xبشكل ملحوظ في المعادلة رقم 3 كما ان لتبطئ المتغير Xتأثير على Y بشكل ملحوظ في المعادلة رقم 4. بعبارة أخرى، يمكن للباحثين اختبار ما إذا كان كل من $\Sigma\alpha i$ و$\Sigma\lambda j$ تختلف عن الصفر باستخدام اختبار F ، عند رفض فرضية العدم بان كل من $\Sigma\alpha i$ و$\Sigma\lambda j$ كلاهما تختلف عن الصفر، فان هذا يبن وجود علاقة سببية بين X وY.

تحليل الانحدار الخطي (Linear Regression):

يعتبر نموذج تحليل الانحدار من أكثر أدوات التحليل الإحصائي استخداماً، ويهتم نموذج الانحدار بتقدير الأثر بين متغير كمي، وهو المتغير التابع، متغير كمي أخر، وهو المتغير

المستقل. وينتج عن هذا النموذج معادلة إحصائية خطية يمكن استخدامها لتفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل أو تقدير قيمة المتغير التابع عند معرفة قيمة المتغير المستقل.

ويهتم تحليل الانحدار الخطي بدراسة وتحليل أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

نموذج الدراسة

$$Trd = \beta_0 + \beta_1 Ex + u_i \ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

المتغير التابع :

حيث Trd: الميزان التجاري

المتغير المستقل :

Ex: الصادرات الزراعية

u_i : المتغير العشوائي

اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

ومن أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (1) إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث إن قيمة المعنوية لكلا الاختبارين اكبر من 5% ، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية) ، وبالتالي لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من 5% لكلا الاختبارين، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة اي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة وهذا يشير إلى أن تأثير كافة الصدمات المؤقتة سوف يتلاشى مع الزمن في المدى الطويل خاصة أن اختبار

فيليبس بيرون يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية واشمل من اختبار (ديكي فولر) وبالتالي البيانات أصبحت جاهزة للتحليل.

جدول رقم (11)

اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور(ADF)

المتغير		ADF	PP	النتيجة
الميزان التجاري TRD	المستوى	0.1491	0.1607	غير مستقرة
	الفرق الأول	0.0000	0.0000	مستقرة
الصادرات الزراعية EX	المستوى	0.1502	0.0643	غير مستقرة
	الفرق الأول	0.0000	0.0000	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث– مخرجات برمجية E-Views

وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قام الباحث باختبار درجة تكامل البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (12)

نتائج اختبار سكون البواقي

المتغيرات	المستوى		
	التباطؤ	ADF	PP
Z=resid	2	***0.0000	***0.0000

*****، **، *، تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، 5% و10% على التوالي.**

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (12) تبين أن البواقي تتسم بالسكون .

نتائج اختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test):

تشير نتائج الجدول (13) إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وبمعنوية (5%)، وذلك حسب (Max Eigen Value Test), (Trace Test) ولذلك نرفض الفرضية

العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) والدالة على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (0.05) وبالتالي فإن نتائج اختبار التكامل المشترك تشير إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة(الميزان التجاري،الصادرات الزراعية) أي أنها تظهر سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل.

جدول رقم (13)

اختبار التكامل المشترك

		Date: 08/26/17 Time: 11:12		
		Sample (adjusted): 2007Q3 2016Q4		
	Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)			
	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0000	15.49471	36.29700	0.526508	None *
0.0050	3.841466	7.887432	0.187439	At most 1 *
Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
	0.05	Max-Eigen		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0002	14.26460	28.40957	0.526508	None *
0.0050	3.841466	7.887432	0.187439	At most 1 *
Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
	**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values			

المصدر: من إعداد الباحث– مخرجات برمجية E-Views.

يبين جدول رقم (14)نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة ، حيث نختبر الفرضية العدمية التي تنص على احد المتغيرين لا يسبب الأخر ، وبناء على قيمة الـ P-Value يتم رفض أو قبول الفرضية العدمية ، حيث يتبين من النتائج ومن خلال قيمة الـ p-vaue ان هناك علاقة سببية وباتجاه واحد

- من الميزان التجاري إلى الصادرات الزراعية

حيث بلغت قيمة ال p-vaue اقل من 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين المتغيرات وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة سببية باتجاه واحد بين المتغيرات .

جدول رقم (14)

نتائج العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة (Granger Causality)

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 08/26/17 Time: 17:19			
	Sample: 2007Q1 2016Q4		
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.1399	2.08906	38	EX does not Granger Cause TRD
0.0001	12.1457		TRD does not Granger Cause EX

المصدر: من إعداد الباحث– مخرجات برمجية E-Views.

لاختبار الفرضية تم استخدام الانحدار ، ولكن قبل إجراء الانحدار لا بد من إجراء الاختبارات القبلية من أجل الحصول على نتائج حقيقة وليس نتائج مزيفة مثل اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، بحيث إذا كانت البيانات غير موزعة طبيعياً فان نتائج التحليل تكون غير دقيقة ولا يمكن الاعتماد عليها، إضافة إلى اختبار الارتباط الذاتي واختبار تجانس التباين.

- **اختبار التوزيع الطبيعي:**

تم استخدام اختبار (Jarque–Bera test) لاختبار مدى أتباع البيانات للتوزيع الطبيعي حيث تتبع البيانات التوزيع الطبيعي عندما تكون القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (5%) ويوضح الجدول (15) نتائج الاختبار:

جدول رقم (15)

نتيجة اختبار (Jarque–Bera) حول أتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي

النتيجة	Probability	Jarque-Bera	Variable
طبيعي	0.314567	2.313115	EX
طبيعي	0.218126	3.045675	TRD

إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة لكل المتغيرات المدروسة أكبر من القيمة 0.05، أي أنه عند مستوى الثقة 95% لا توجد فروق دالة إحصائياً في توزيع قيم كل

المتغيرات عن التوزيع الطبيعي، وبالتالي تقبل فرضية العدم والتي تقول أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وترفض الفرضية البديلة التي تقول أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار الارتباط الذاتي**

تم استخدام اختبار Breusch–Godfrey للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ويتضح من النتائج في جدول(16) ومن خلال قيمة الاحتمالية والتي كانت اكبر من 5% عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء حيث يتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء .

جدول(16)

نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation		Probability
F-statistic	1.4532	0.3532
Obs-R-square	3.4532	0.1452

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

- اختبار تجانس التباين للأخطاء

تم استخدم اختبار Breusch–Pagan–Godfrey ، حيث يتبين من النتائج في الجدول رقم(17) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اكبر من 5% إلى قبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس التباين للأخطاء .

جدول(17)

نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
0.6089	Prob. F(1,38)		0.266113	F-statistic
0.5979	Prob. Chi-Square(1)		0.278171	Obs*R-squared
0.5755	Prob. Chi-Square(1)		0.313580	Scaled explained SS
			Test Equation:	
		Dependent Variable: RESID^2		
		Method: Least Squares		
		Date: 08/26/17 Time: 11:11		
		Sample: 2007Q1 2016Q4		
		Included observations: 40		

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

فرضية الدراسة :

H_0: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) للصادرات الزراعية على الميزان التجاري الأردني

- **نتائج الانحدار:**
- يستخدم تحليل الانحدار الخطي لدراسة أثر متغير مستقل على متغير تابع، المتغير المستقل التفسيري قد يكون مستمر أو فئوي وفيما يلي نتائج الانحدار لاختبار الفرضية

جدول رقم (18)

نتائج تحليل الانحدار:

		Dependent Variable: TRD		
		Method: Least Squares		
		Date: 08/26/17 Time: 11:07		
		Sample: 2007Q1 2016Q4		
		Included observations: 40		
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	8.780695	0.525272	4.612255	C
0.0000	5.196424	0.102265	0.531410	EX
27.00282	F-statistic		0.415410	R-squared
0.000007	Prob(F-statistic)		0.400026	Adjusted R-squared

إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews

نتائج اختبار الانحدار الخطي (Linear Regression):

يبن الجدول رقم(8) نتائج الانحدار للمتغير المستقل (الصادرات الزراعية) على الميزان التجاري ،ويتضح من النتائج وجود اثر ايجابي وذو دلالة إحصائية للصادرات الزراعية على الميزان التجاري إذ بلغت قيمة المعنوية 0.0000 وهي اقل من 1% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H_0 التي تنص على انه لا يوجد اثر للصادرات الزراعية على الميزان التجاري ، اذ بلغ قيمة معامل الصادرات الزراعية (0.5314) إي أنة مع ثبات العوامل الأخرى فان 1% من الزيادة في الصادرات الزراعية يودي إلى زيادة الميزان التجاري بمقدار(0. 5314) ، ونقبل الفرضية البدلية التي تنص على وجود اثر معنوي للصادرات الزراعية على الميزان التجاري،.

ومن خلال قيمة R^2=0.41 يتبين إن 0.41 من التغيرات في الميزان التجاري سببها الصادرات الزراعية ، كما يتبين من خلال قيم اختبار الـ F-test(27.630) وقيمة الاحتمالية (0.000) إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع .

النتائج:

وتبين من خلال النتائج ما يلي :

- إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى،حيث ان قيمة المعنوية لكلا الاختبارين اكبر من 5% ، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية) ، وبالتالي لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليب بيرو) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من 5% لكلا الاختبارين ، وبالتالي السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة.

- وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وبمعنوية (5%)، وذلك حسب (Max Eigen Value Test), (Trace Test) ولذلك نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) والدالة على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (0.05) وبالتالي فإن نتائج اختبار التكامل المشترك تشير إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي أنها تظهر سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل.

- نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة ، يتبين من النتائج ومن خلال قيمة الـ p-vaue إن هناك علاقة سببية وباتجاه واحد .

- من الميزان التجاري إلى الصادرات الزراعية.

حيث بلغت قيمة ال p-vaue اقل من 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين المتغيرات وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة سببية باتجاه واحد بين المتغيرات .

- نتائج الانحدار

- يتضح من النتائج وجود اثر ايجابي وذو دلالة إحصائية للصادرات الزراعية على الميزان التجاري إذ بلغت قيمة المعنوية 0.0000 وهي اقل من 1% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H_0 التي تنص على انه لا يوجد اثر للصادرات الزراعية على الميزان التجاري، اذ بلغ قيمة معامل الصادرات الزراعية (0.5314) إي أنة مع ثبات العوامل الأخرى فان 1% من الزيادة في الصادرات الزراعية يودي إلى زيادة الميزان التجاري بمقدار (0. 5314)، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر معنوي للصادرات الزراعية على الميزان التجاري.

- ومن خلال قيمة R^2=0.41 يتبين إن 0.41 من التغيرات في الميزان التجاري سببها الصادرات الزراعية ، كما يتبين من خلال قيم اختبار ال F-test(27.630) وقيمة الاحتمالية (0.000) إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع .

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

أولا : النتائج

1- وجوداثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للصادرات الزراعية على الميزان التجاري عند مستوى 0.05 وانتفاء الفرضية الصفرية بعدم وجود اثر للصادرات الزراعية على الميزان التجاري الأردني حيث أن زيادة 1%من الصادرات الزراعية مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة الميزان التجاري 0.5314 %.

2- الصادرات الزراعية الأردنية غير قادرة على تغطية الواردات الزراعية وهذا يفسر حالة العجز المزمن في الميزان الزراعي الأردني، ويرجع السبب إلى ارتفاع المستوردات الزراعية وبخاصة الحبوب (قمح وشعير).

حيث لاحظنا من خلال فترةالدراسة أن حجم الصادرات الزراعية في عام 2007 كانت 404115 دينار وقد حققت زيادة طيلة فترة الدراسة وبلغت في عام 2016 (736932) دينار وهذا التطور نتيجة الاتفاقيات المبرمة والاهتمام بالقطاعات التصديرية أما المستوردات الزراعية فقد بلغت 1321923 دينار في عام 2007 وزادت بصورة ملحوظة حيث بلغت 2292443 دينار في عام 2015وهذا سبب ارتفاع العجز في الميزان الزراعي.

3- كيف الدور المهم الذي تعلبه التجارة الخارجية والانفتاح على العالم الخارجي في التطور الحضاري والفكري مما أدى إلى تطور المشاريع الزراعية وقطاع التصدير ونجاح الأردن في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيع العديد من الاتفاقيات التجارية والاستثمارية مع مجموعة من الدول العربية والأجنبية مما أدى إلى رفع القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية.

ثانيا : التوصيات :

1- ان وجود اثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للصادرات الزراعية على الميزان التجاري الاردني يحتم على صناع القرار في المملكة التوجه إلى زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي كإقامة مناطق حرة للإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية سوف يمنح المشروع مطلق الحرية في الإنتاج والتسويق وتوفير مدخلات الإنتاج دون تدخل الجهات الحكومية مما يشجع على الاستثمار وجذب رؤوس الأموال التي من شانها أن تساهم في زيادة إنتاجية القطاع الزراعي.

2- ضرورة تركيز الأردن على تطوير هيكل إنتاجي متنوع والتقليل من الاعتماد على المنتجات الأولية في هيكل صادراتها والعمل على زيادة الصناعات الغذائية مما يعمل على زيادة القيمة المضافة لها وهذا يعمل على تشجيع الصناعات المحلية للتقليل من المستوردات.

3- يجب مراجعة الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية بشكل دوري سنوي لتحديد قدرتها على مواكبة التطورات الاقتصادية ومدى كفاءتها في خدمة وتنمية الصادرات الزراعية الأردنية والتركيز على علاقتها الاقتصادية والتجارية مع الدول حسب أهميتها الاقتصادية والتجارية للأردن وبحيث يعطى أولوية للعلاقات مع الدول العربية التي تشكل أهمية بالغة للاقتصاد الوطني.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

سعد غالب ياسين(1999)، الإدارة الدولية مدخل استراتيجي، دار البازوردي العلمية ، الأردن،

الشمري، محمد ظاهر دبوس، (2014) الترابط بين الواردات والصادرات حالة الأردن رسالة ماجستير جامعة آل البيت، الأردن.

خوري، عصام، سليمان عدنان،(1995) التنمية الاقتصادية ، دراسة في التخلف والتنمية، منشورات جامعة دمشق، سوريا.

إسماعيل بن محمد قانا، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011.

مفلح عقل، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية الأردن نموذجا في الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في الأردن، تحرير خالد الوزني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999،.

جميل طاهر، الاختلالات الهيكلية في المسار الاقتصادي للقطار العربية وسياسات صندوق النقد الدولي آفاق اقتصادية مجلد 17، ع68، 1996.

خالد الوزني، الاقتصاد الأردني، واليات التكيف الدولي ، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 25 ، ع3، الكويت. 1997.

السحيباني، صالح إبراهيم (2007)، سوق الأسهم والنمو الاقتصادي علاقات الارتباط والسببية،اللقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودي (الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية)، جامعة الملك سعود، الرياض.

العبدلي، عايد (2005)، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية.**مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي**، جامعة الأزهر، 9(27).

التقرير السنوي مؤسسة تشجيع الصادرات الأردنية لسنة 2007.

كرمول، اكرم جميل(2007)، تطور القطاعات الاقتصادية عبر تاريخ الأردن، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمان.

التقرير السنوي وزارة الصناعة والتجارة الأردنية ، لسنة 2004.

مؤسسة تشجيع الاستثمار ، قانون تشجيع الاستثمار ، رقم(16) سنة 1995، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، www.aci.org.jo

يونس ، محمود(2007)، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية.

مسعود، دراوسي(2006) ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر(1990–2004)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

رزق، ميراند زغلول(2010)، التجارة الدولية ، جامعة الزقازيق، كلية التجارة .

الخفاجي ، ناهد عزيز مجيد(2005)، اتجاهات توظيف الديون الخارجية في العراق وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية للمدة(1980–2000)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.

هجيرة، عبد الجليل(2012)، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقاير، الجزائر.

تقرير حالة الاغذية والزراعة عام (2013)، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة .

وزارة الزراعة ، مديرية السياسات والدراسات، قسم الدراسات2012، الاستثمارات والقطاع الزراعي الأردني.

المراجع الأجنبية

kan dogan,y, (2008),consistent estimates of regional Blocs trade effects , review of international economies 16,2.

Gujarati, D and Porter, D. (2009). Basic Econimetrics, (5^{th} ed.).International Edition, McGraw Hill.

Nelson and Plosser(1982),trend and random walks in macroeconomic time series, journal of monetary economics,10,139-162.

Seddighi and Lawler,(2000), Econometrics: practical pproach,London,Routledge,pp.396.

Stock and Watson,(1989), New indexes of coincident and leading economic indicators, pp.351-409, mit press national Bureau of economic research .

Phillips and Peron,(1988), Testing for unit root in time series regression biometeriku,75,pp.335-346.

Hussein(2009) Export led Growth Hypothesis A multivanote counteraction and causality Evidence for Jordan 2009Mullah and Avid Counteraction and causality between Export and Economic Growth Pakistan

Dreher & Herzer, (2013) A further " examination of the export led growth hypothesis

Khan & Lodhi, (2014) Nexus between financial development, agriculture raw material exports trade openness and economic growth of Pakistan".